النزاع الحدودي البريطاني العثماني في اليمن (1873-1914م)

د. محمود علي السالمي(*)

مقدمة:

منذ احتلال عدن في يناير 1839، حرصت السلطات البريطانية بشـدة على سياسة عدم التدخل في شؤون المناطق الداخلية أو التورط في مشاكلها، وبرزت تلك السياسة بوضوح عندما رفض «أيتشيسون Aitchison» وزير خارجية حكومة الهند، في يونيو 1871 مقترح «ويديربيرن Wedderburn» (القائم بأعمال وزير حكومة بومباي) التي تشرف على عدن، بالسيطرة على منطقة العبدلي المجاورة لعدن من جهة الداخل، حتى لا تتمكن أية دولة أجنبية من تهديد المصالح البريطانية من جهة البر، بعد أن حصلت فرنسا على موطئ قدم لها في منطقة الشيخ سعيد[1] عند ركن باب المندب.

واكتفت السلطات البريطانية في عدن بتأمين المدينة بمجموعة من معاهدات الصداقة والسلام أبرمتها مع زعماء المناطق الداخلية المجاورة لها بعد احتلال عدن مباشرة، والتي كانت أولاها مع شيخ قبيلة العزيبة، ثم مع السلطان العبدلي، والشيخ العقربي، ومع عدد من زعماء الصبيحة، ومع سلطان يافع السفلى، ومن ثَمَّ مع السلطان الحوشبي والفضلي، وحفزت الحكام المحليين على احترام تلك المعاهدات

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك، كلية الآداب جامعة عدن، مدير مركز عدن للدراسات والبحوث التاريخية، الجمهورية اليمنية.

(1) R.W.C. Large: Ph.D. thesis "The Extension of British Influence In and around the Gulf of Aden 186S-190S", University of London, 1974, p. 2.67.

بمنحهم إعانات مالية منتظمة، كما تعهدت الحكومة البريطانية أيضًا بدفع رواتب الفضلي واليافعي والحوشبي والأميري التي كان يدفعها العبدلي سابقًا لإبقاء طرق التجارة مع عدن مفتوحة، ثم أضافت فيما بعد راتبًا لمشيخة العلوي، ولأربعة من زعماء الصبيحة، وكذلك العولقي[1]. وشكلت تلك المعاهدات الأساس الذي تشكلت منه محمية عدن، والتي توسعت تدريجيًا منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، كردة فعل لتزايد نفوذ العثمانيين في مناطق الشمال وتهديدهم لمناطق الجنوب بعد عودتهم إلى صنعاء عام 1872.

النزاع على حدود النفوذ:

ضاعف افتتاح قناة السويس في سنة 1869، من أهمية سواحل اليمن في الطريق التجارية البحرية، وجعلها عرضة للتنافس الدولي، فعودة العثمانيين إلى مناطق اليمن الداخلية في سنة 1872 بسبب تلك الأهمية[2]، أزعجت البريطانيين في عدن، ودفعتهم إلى التخلي عن سياسة عدم التدخل في شؤون المناطق الداخلية للجنوب، حتى لا يتعرض وجودهم في عدن لخطر التهديد العثماني[3].

وكانت سيطرة العثمانيين السهلة على مناطق الشمال دفعتهم إلى محاولة مد نفوذهم إلى جميع أراضي جنوب الجزيرة العربية، بما فيها عدن[4]. وحجتهم في ذلك أن تلك القبائل التي أصبحت تربطها علاقات ودية مع البريطانيين، كانت في وقت سابق تحت سيادة الحكم العثماني لليمن. غير أن الحكومات البريطانية أكدت دائمًا أن

(1) محمود علي محسن السالمي، اتحاد الجنوب العربي، خلفية وأبعاد محاولة توحيد المحميات البريطانية في جنوب اليمن وأسباب فشلها، دار الوفاق، الطبعة الأولى، عدن، 2010، ص52.

(2) Donald Foster: Lands Cape with Arabs, Travels in Aden and South Arabia, Clifton Books, First Published, London, 1960, p. 28.

(3) محمود السالمي، اتحاد الجنوب العربي، مرجع سابق، ص57.

(4) Sir Pernard Reilly: Aden and the Yemen, Colonial office, London, 1960, p. 16.

تلك القبائل كانت مستقلة عن الإمبراطورية العثمانية، ولا تربطها بها أية علاقة[1]، وفي الوقت الذي كان فيه الوجود العثماني في شمال اليمن مفيدًا للمصالح البريطانية في عدن من الناحية التجارية، بعد أن كانت الفوضى والنزاعات المحلية قبل مجيئهم إليه تعرقل مرور القوافل التجارية بين مناطقه وميناء عدن[2]، فقد كان الاقتراب العثماني في مناطق الجنوب المتعاهدة معها يثير قلقها.

التوغل العثماني في الجنوب:

لم يكن الحق التاريخي في السيادة على الجزيرة العربية العامل الوحيد الذي دفع بالقوات العثمانية إلى التوغل في الجنوب، فقد كان عدم وجود قوات بريطانية في المناطق الجنوبية التي دخلت مع بريطانيا في علاقات تعاهدية، أو حتى وجود قوات عسكرية كبيرة في عدن يمكن لها أن تخوض عمليات قتالية في مناطق الداخل؛ من العوامل التي سهلت أمر توغلها، فعندما خرجت القوات العثمانية من «قعطبة» في نهاية 1872 إلى الجليلة وجحاف في إمارة الضالع[3]، لم تجد أية مقاومة تذكر في طريقها، فشجعها ذلك على السيطرة على معظم أراضيها، وعزل حاكمها علي بن مقبل ومن ثَمَّ إدراجه السجن، واستبدال عمه محمد مساعد به والذي أظهر استعدادًا للتعاون مع العثمانيين[4].

(1) A. R. Yaccob: Ph.D. thesis "Anglo-Ottoman rivalries in Southwest Arabia prior to and during the first world war: 1906-1919", University of London, 1995, p. 104.

(2) فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر (1839-1967) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976، ص523.

(3) Monograph on the Aden Hinterland as touching the States of Dthala, Yafa', Alawi, etc., by Major H F Jacob, late Political Agent, Dthala.' [15v] (35/48), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/20/283, p. 7.

(4) Aden delimitation: the history of the question and the present situation as regards the territories of the Amir of Dthali [and replies to Sir W Lee-Warner's questions]. Brig-Gen P J Maitland, 28-29 Jul 1902, British Library: India Office Records and Private Papers, Archive reference, IOR/L/PS/18/B137, p. 5.

وفي السنة التالية 1873، انتهز العثمانيون فرصة استعانة السلطان الحوشبي بهم، لتدعيم موقفه في نزاعه مع السلطان العبدلي حول مياه منطقة «زائدة»، في شمال لحج، فوصلت إليه قوة عسكرية تركية أدخلت بلاده وجزءًا من «زائدة» تحت النفوذ العثماني[1]، ثم تقدمت تلك القوة إلى أراضي العلوي، المجاور للحوشبي، وأجبرته كذلك على طاعتها[2].

وشكل توغل القوات العثمانية في جنوب اليمن تهديدًا خطيرًا للبريطانيين، لاسيما عندما أخذ يقترب من عدن، ففي أكتوبر 1873 انتهزت تلك القوات الخلافات التي كانت دائرة داخل الأسرة الحاكمة في لحج[3]، والتي دفعت أخويّ السلطان العبدلي اللذين كانا على خلاف معه للاستعانة بها، فتقدمت قوة تركية صغيرة ليلًا إلى داخل «الحوطة» عاصمة لحج، وتحصنوا بدار عبد الله وطلبوا إلى السلطان فضل محسن أن يذعن لهم[4]، وأرسلت حكومة الهند قوة بريطانية لدعم السلطان العبدلي ضد العثمانيين الذين كانوا يقدمون المساعدة العسكرية للمتمردين عليه. وإثر ذلك التعزيز البريطاني طلب العثمانيون من البريطانيين الانسحاب من لحج مقابل انسحابهم منها أيضًا، لكن وزير الدولة لشؤون الهند رد على هذا الطلب بأنه ليس من حق العثمانيين طلب انسحاب القوة البريطانية من لحج أو القبائل الأخرى التي تربطها معاهدات مع البريطانيين، والتي كانت مستقلة عن السلطنة

---

(1) مجهولة المؤلِّف، دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، (د.ن)، (د.ت)، ص30.

(2) جه. دبليو. ميروثر، سيرة القبائل العربية حول عدن، بومباي، 1909، (مطبوع بالإستنسل)، ص70.

(3) جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، دار الفكر، القاهرة، الطبعة الثالثة، (د.ت)، الطبعة الأولى، 1969، ص276.

(4) أحمد فضل بن علي محسن العبدلي، هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، دار العودة ، الطبعة الثانية، بيروت، 1980، ص158.

العثمانية[1]. ولم يستطع البريطانيون الذين لم تكن لديهم قوات عسكرية كافية في عدن، وقف التوغل العثماني في الجنوب إلا من خلال ممارسة الضغط الدبلوماسي على الحكومة العثمانية، فوجهت الخارجية البريطانية بتاريخ 16 مارس 1894 سفيرها في القسطنطينية اللورد دربي بالطلب من الباب العالي[2] أن يوجه السلطات التركية في اليمن بالكف عن التدخل في شؤون القبائل المتعاهدة مع بريطانيا، وأن يبلغه بأن بريطانيا ستستخدم القوة إذا لم تنسحب القوات العثمانية من أراضي القبائل المتعاهدة مع بريطانيا[3]، وكانت نتيجة ذلك الضغط صدور أمر صريح من الباب العالي إلى والي اليمن أحمد أيوب باشا بسحب الجنود العثمانيين من أراضي القبائل الجنوبية التي تربطها معاهدات مع بريطانيا[4]، وهي المناطق التي عرفت في المعاملات الدبلوماسية بين البريطانيين والعثمانيين، بالنواحي (الكانتونات) التسع[5]، وهو اصطلاح ظل قائمًا لمدة طويلة على الرغم من أن عدد القبائل التي دخلت في علاقات تعاهدية مع البريطانيين أصبح مع مرور الوقت أكثر بكثير من القبائل التسع الأساسية[6].

بعد ذلك انسحب العثمانيون من لحج ومن معظم المناطق التي دخلوها وأهمها الحواشب والضالع، غير أن الأمير علي مقبل الذي عزله العثمانيون بعد دخولهم الضالع وتمكن من الهرب من السجن، تبين له بعد عودته مرة أخرى حاكمًا لإمارة الضالع أن بعض القرى التي كانت تحت نفوذه مازالت تحت يد العثمانيين، كما أنهم

(1) A. R. Yaccob: op. cit, p. 105.

(2) الباب العالي: مقر الحكومة العثمانية.

(3) Aden Delimitation, IOR/L/PS/18/B137, p. 5.

(4) جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص278.

(5) القبائل التي كانت على علاقة ببريطانيا وهي: العبدلي، الفضلي، الصبيحي، الحوشبي، الأميري (الضالع) العولقي، اليافعي، العقربي، العلوي.

(6) Reilly: Aden And the Yemen, p. 16.

ظلوا يتعاملون مع ابن عمه عبد الله بعد أن قتل عمه الذي نصبوه بديلًا عنه في إحدى القرى التي ذهب إليها لجمع العشور[1]، وظل يقدم الشكاوى من التدخل العثماني، لكن البريطانيين لم يهتموا بالأمر بل كانت إدارة الهند لا تمانع من التنازل عن بعض أراضي إمارة الضالع للأتراك مقابل أن لا يثيروا المشاكل معها على الحدود في أماكن أخرى[2].

بعثة هنتر لتحديد الحدود 1880:

حاول البريطانيون أن يعززوا علاقتهم بعلي مقبل أمير الضالع بعد عودته إلى الضالع مرة أخرى، بالتوقيع معه على اتفاقية صداقة، وقبل التوقيع عليها أرسل المقيم البريطاني في عدن مساعده الكابتن «هنتر Hunter» إلى الضالع ليحدد المناطق التابعة لأمير الضالع، وفي 24 فبراير 1880 قدَّم هنتر تقريره مع خريطة وضح بها الحدود الشمالية لإمارة الضالع كخط يربط بين قرى الصرفة والشاعري، ووضح أن ضمن ذلك الخط هناك العديد من القرى والمواقع التي يسيطر عليها العثمانيون، والتي يدَّعي بها الأمير، ومنها «لكمة الصالح» و«المنادى» و«الوبح» و«سناح»، وأن «الجليلة» تركية تقع في جانب الأمير[3]. وقد علق المقيم البريطاني في عدن ميتلاند على التقرير الذي رفعه هنتر، وكذلك الخريطة بأنها تشوبها بعض الغموض، وعبر عن اعتقاده بأن هنتر قد عَدَّ الخط (الصرافي الشاعري) خطًّا تقريبيًا يوضح الأراضي التي في حوزة الأمير بالفعل، وليس كل قرى الشاعري التي يقع كثير منها خلف هذا الخط[4].

وفي 24 أكتوبر 1880، تم توقيع المعاهدة مع أمير الضالع، وتعهدت فيها

(1) 'Note by Sir William Lee-Warner on the Aden Demarcation', British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/18/B136, p.1.
(2) R.J. Gavin Aden under British rule, 1939-1967, London, 1975. p. 258.
(3) 'Note by Sir William Lee-Warner on the Aden Demarcation, Op. cit, p. 2-3
(4) Aden Delimitation, IOR/L/PS/18/B137, p. 7.

السلطات البريطانية في عدن بمنحه مبلغًا ماليًا منتظمًا، ومن دون أن يعدوه بالحماية التي يبحث عنها.

وفي 11 مارس من العام التالي، وجه المقيم في عدن رسالة إلى الإدارة البريطانية في الهند يقترح فيها أن يقوم السفير البريطاني بالتنسيق مع الباب العالي لترسيم الحدود بين الجانبين، وتفاعلت الإدارة البريطانية مع ذلك المقترح، غير أن السلطات التركية التي كانت تدعي سيادتها التاريخية على الجزيرة العربية رفضت قبول فكرة الترسيم، وردت السلطات البريطانية على لسان «اللورد جرانفيل Lord Granville» الذي صرح بأن ادعاءات السلطان في شؤون قبائل الجنوب لا يمكن القبول بها، وأن أي تدخل في شؤونها لن يكون مسموحًا به، وهددت السلطات البريطانية في الهند بأنها من الممكن أن ترسم الحدود من طرف واحد، مع العلم أنها كانت في الوقت نفسه على استعداد لتقديم بعض التنازلات للأتراك على الحدود، إن كان مثل ذلك التنازل سيدفعهم لقبول اتفاقية رسم الحدود[1].

تجدد التهديد العثماني:

لم تستمر حالة الهدوء في أطراف مناطق نفوذ الجانبين طويلًا، ولم يتوقف التدخل التركي في شؤون القبائل الجنوبية المتعاهدة مع بريطانيا عند الحد الذي انسحبوا إليه في سنة 1974، ففي عام 1885، احتل العثمانيون الجليلة في الضالع مرة أخرى، واحتجَّت الحكومة البريطانية وكررت قولها إنها لن تسمح بأي تدخل عثماني في مناطق الزعماء الذين يرتبطون بها. وأنتجت هذه التصريحات تأكيدات جديدة من الباب العالي بأن مسؤوليهم في اليمن لديهم أوامر بعدم التدخل في مناطق القبائل التي لها علاقات تعاهدية مع بريطانيا العظمى[2].

(1) Note by Sir William Lee-Warner, Op. cit, p. 2.
(2) A. R. Yaccob: Ibid.

وفي الوقت الذي أسفر فيه الضغط الدبلوماسي البريطاني عن تراجع التدخل التركي في الجهة الغربية من الجنوب؛ فقد اتجهت أنظار السلطنة العثمانية إلى المناطق الشرقية، التي لم تدخل بعد في معاهدات سلام وصداقة مع البريطانيين، فأقلق ذلك الأمر السلطات البريطانية في عدن مرة أخرى، وعملت على تكثيف اتصالاتها بسلاطين تلك المناطق (الواحدي، حضرموت، المهرة)، لدفعهم إلى تفويت الفرصة التي كان يبحث عنها العثمانيون هناك[1].

وفي أغسطس 1886، اقترح نائب الملك في الهند، «اللورد دوفرين Dufferin Lord» إنشاء محمية فاعلة على القبائل العربية الجنوبية الممتدة من «الشيخ سعيد» عند ركن باب المندب في مدخل البحر الأحمر غربًا، إلى حدود عمان شرقًا، تستطيع أن تضع حدًّا للمشاكل والخلافات الحدودية المستمرة مع العثمانيين، وللحقوق التي يدعون بها في شبه الجزيرة العربية، وأن تدفعهم للموافقة على تعيين الحدود بين نفوذ الدولتين باتفاقية رسمية، أو فرضها دون موافقتهم وإجبارهم على احترامها[2].

وكانت أولى الخطوات التي اتخذها البريطانيون لتدعيم نفوذهم في الجنوب، بعد اندلاع نزاعهم مع العثمانيين حول أحقية السيادة عليه، بسط سيطرتهم على الأراضي المحيطة بعدن، لضمان حماية المدينة والميناء من أي هجوم محتمل من جهة الداخل، فنجحوا بعد أن استعملوا أساليب الترغيب والترهيب في شراء منطقة الشيخ عثمان في شمال عدن من العبدلي في سنة 1882[3]، وكذلك المنطقة المجاورة لها من جهة الغرب حتى عدن الصغرى من العقربي في سنة 1888[4].

---

(1) محمود السالمي، اتحاد الجنوب العربي، مرجع سابق، ص59.

(2) A. R. Yaccob: Op. cit, p 105

(3) مجهولة المؤلَّف، دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، مرجع سابق، ص8.

(4) سي. يو. ايتشيسن، مجموعة المعاهدات والالتزامات المتعلقة بالهند والبلاد المجاورة (جنوب اليمن)، ترجمة: أحمد زين وسعيد عبد الخير النوبان، دار الهمداني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عدن، 1984، ص109.

كذلك عمل «جمس بلير» المقيم السياسي في عدن في تلك المدة على التدخل في حل النزاعات التي كانت قائمة بين الكيانات القبلية الداخلية حتى لا تعطي فرصة للعثمانيين بالتدخل، لاسيما النزعات الكبيرة والمزمنة مثل النزاع بين الفضلي واليافعي على مياه «النازعة» في أبين [1]. والنزاع بين العبدلي والحوشبي على أراضي «زائدة»[2]. وبين العوالق والفضلي على الحدود، وبين الكثيري والقعيطي، وبين القعيطي والكسادي، وذلك خوفًا من أن تسمح تلك النزاعات بأي شكل من أشكال التدخل الخارجي[3].

اتفاقيات الحماية البريطانية:

تحت ضغط التهديد العثماني، الذي جعل السلطة البريطانية في عدن منذ البداية تشعر بالقلق، كتب «هنتر Hunter»، مساعد المقيم السياسي في عدن، لحكومة الهند قائلًا: «ليس لدينا أسانيد دبلوماسية قوية ترتكز على حقوق تكفلها معاهدات يمكن أن نعتمد عليها... وإذا ما عقدت معاهدات مع قبائل العبدلي، والفضلي، والعقربي يتم بمقتضاها وضع تلك القبائل تحت الحماية البريطانية، فسيكون من الصعب على العثمانيين التدخل في شؤون هؤلاء الرؤساء»[4].

في البداية لم توافق حكومة الهند التي ظلت حريصة على عدم التورط في مشاكل مناطق الداخل، على مقرح «هنتر»، بعقد اتفاقيات حماية مع زعماء الكيانات الجنوبية التي سبق أن عقدت معها معاهدات سلام وصداقة، لكنها عادت ووافقت في عام 1873 على جعل تلك القبائل تحت الحماية البريطانية[5]. ومنذ ذلك الوقت شرعت

(1) J.W. Merewether: The Arab Tribes In The Vicinity of Aden, Bombay, 1909, .p.70

(2) مجهولة المؤلِّف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، مرجع سابق، ص30.

(3) Records of Yemen: Editors: Doreen and Leila Ingrams, Volume, 4, p. 628.

(4) جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص179.

(5) A. R. Yaccob: Op. cit, p. 104.

بريطانيا بعقد سلسلة من معاهدات الحماية مع حكام الجنوب، سمحت لها بربطهم قانونيًا بها مقابل التزامات مالية ودفاعية معينة[1]. وقياسًا بالمعاهدات والاتفاقيات السابقة التي عقدتها بريطانيا مع هؤلاء الزعماء (السلام والصداقة وأمن الطرقات) فإن معاهدة الحماية تشبه تلك الاتفاقيات فقط في أنها غير مقيدة بمدة زمنية محددة، ولكنها بحسب تأكيد «رايلي Reilly» تفوقها في الأهمية[2]؛ إذ وفرت للبريطانيين شرعية التدخل في شؤون تلك الوحدات القبلية المحمية لاسيما في الجانب الأمني والشؤون الخارجية، ومن دون الحاجة إلى الاحتلال الفعلي للأراضي؛ فبموجب الاتفاقية يوافق الحاكم المحمي ويتعهد بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أجنبية أو محلية، إلا بعلم الحكومة البريطانية وموافقتها، ويلتزم بإعطاء إشعار فوري للمقيم في عدن، أو أي مسؤول بريطاني آخر، عن محاولة أية سلطة أخرى التدخل في بلاده، وفي النسخ اللاحقة من الاتفاقية، كان الحاكم المحمي ملزمًا أيضًا بعدم التنازل أو البيع أو الرهن أو الإيجار أو الاستئجار أو منح إقليم من بلاده أو التخلص منه بأي شكل، وفي أي وقت، لأية سلطة أخرى غير الحكومة البريطانية[3].

وكانت أول تلك الاتفاقيات التي عقدها المقيم السياسي البريطاني في عدن «فرانسيس لوخ» مع سلطان لحج «فضل بن علي محسن»، عند شراء البريطانيين لمنطقة الشيخ عثمان من السلطنة في فبراير 1882، إذ شملت على نص واضح بالتزام بريطاني بحمايته، فقد ورد في البند السابع والأخير في تلك الاتفاقية الآتي: «تخضع أراضي السلطان فضل بن علي محسن وورثته وخلفائه للحماية البريطانية من تاريخ هذه الاتفاقية»[4].

(1) R.A Wauhope : The Boundary of the Aden Protectorate, p. 1.
(2) Reilly: Aden and the Yemen, p. 16.
(3) A. R. Yaccob: Op. cit, p. 107.
(4) سي. يو. ايتشيسن، مجموعة المعاهدات والالتزامات المتعلقة بالهند والبلاد المجاورة، مرجع سابق، ص63.

بعد ذلك بوقت قصير تم إبرام معاهدات الحماية مع القبائل الواقعة على طول الساحل البحري من قبائل العطيفي في الصبيحة غربًا إلى المهرة شرقًا. وشملت هذه المعاهدات في عام 1886 سلطان سقطرى وقشن، وفي عام 1887 وقعت اتفاقية حماية رسمية أخرى مع السلطان العبدلي، وفي عام 1888 مع مشيخة حورة السفلى، ومشيخة عرقة، وسلطنة بير علي (الواحدي) وسلطان بلحاف (الواحدي) والسلطنة القعيطية، وسلطنة المهرة وقشن، وسلطنة العوالق السفلى، ومشيخة العقربي، وفي عام 1889مع مشائخ (العاطفي والبرهمي) في الصبيحة[1]. وتوالت اتفاقيات الحماية في السنوات اللاحقة مع بقية الزعماء والمشايخ ففي عام 1895 وقعت مع سلطنة يافع السفلى، ومشيخة العلوي، ومع سلطنة الحواشب[2]، ثم أوقف البريطانيون عقدها مع بقية الزعماء مؤقتًا خلال السنين التالية التي دار فيها النقاش حول الحدود حتى لا تستفز مثل تلك الاتفاقيات مع القبائل الأخرى الجانب العثماني.

بعثة الكابتن وهاب لتحديد الحدود (1891-1892):

دفعت التهديدات المتواصلة للعثمانيين لا سيما في جهات إمارة الضالع والحواشب بالسلطات البريطانية في عدن بتوجيه الكابتن «وهاب R.A. Wahab» في سنة 1891 على رأس بعثة لمسح المنطقة المحيطة بعدن، التي تقطنها القبائل المرتبطة مع البريطانيين بمعاهدات صداقة وولاء، أو بمعاهدات الحماية الجديدة، وذلك حتى يمكن من تحديد الحدود الفعلية لأراضي هذه القبائل، وشددت عليه بعدم دخول المناطق التي يحتلها العثمانيون حتى لا تثار مشكلات جديدة بين الجانبين، وكان ذلك يعني عدم إمكانية إجراء المسح المطلوب لمنطقة الضالع وللقرى التي احتلها العثمانيون

(1) A. R. Yaccob: Op. cit, p. 106.

(2) محمود السالمي، اتحاد الجنوب العربي، مرجع سابق، ص63.

في أراضي الأميري[1]، ولذلك فقد كان إعداد أية خريطة للحدود في مثل هذه الظروف لن يحقق الفائدة المطلوبة، في ظل النزاع والتداخل الواضح بين منطقتي نفوذ العثمانيين والبريطانيين في جنوب اليمن. وعلى الرغم من أن علي بن مقبل أمير الضالع الذي عاد إلى حكم بلاده بعد انسحاب العثمانيين منها كان مواليًا للبريطانيين في ذلك الحين، إلا أن العثمانيين لم يضعوا وزنًا لذلك، إذ احتلوا عدة قرى تابعة لإدارته، وألحقوها بإدارتهم، ولذلك فقد كان من المتعذر تحديد خط فعلي للحدود قبل أن تستقر الأوضاع القائمة في المنطقة في ذلك الحين.

وكان تقرير الكابتن وهاب، الذي نشر في عام 1893، والذي استثنى منه القرى والمواقع التي أخذ يسيطر عليها العثمانيون منذ سنة 1880، قد بيَّن بوضوح أن العثمانيين قد نجحوا في التوغل الهادئ في الجنوب، دون أن يثيروا الانتباه، على حد تعبير المقيم السياسي البريطاني في عدن في ذلك الوقت[2]. وهكذا ظلت التدخلات العثمانية المباشرة في مناطق الأمير تظهر بين الحين والآخر مستغلة الخلافات الداخلية وسوء علاقة الأمير مع بعض المناطق، وكذلك علاقته بالمندوب البريطاني محمد صالح جعفر الذي أرسل من عدن إلى الضالع، والذي كان لا يرفع للمقيم البريطاني الكثير من الاحتجاجات التي كان يرفعها له الأمير على التجاوزات العثمانية، وقد تم عزله لاحقًا بسبب سوء تصرفاته ومنها استقطاعه من المبالغ التي كانت ترسلها بريطانيا للحكام المحليين، وكذلك اتهامه بالعمالة للعثمانيين[3]. وعقب وفاة علي بن مقبل أمير الضالع في شهر سبتمبر سنة 1889 واختيار ابن عمه شايف بن سيف خلفًا له، الذي كانت سلطات عدن تثق به أكثر؛ تغيرت الأمور بعض الشيء في إمارة الضالع، إذ

(1) فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، ص522.

(2) المرجع نفسه.

(3) Aden Delimitation, IOR/L/PS/18/B137, p. 12.

استطاع الأمير الجديد أن يوحد شيوخ المنطقة ويربطهم فيه بطريقة لم يتمكن سلفه من تحقيقها[1].

تجدد النزاع الحدودي في الحواشب والضالع:

بعد مدة قصيرة من الاستقرار النسبي عاد النزاع الحدودي من جديد، ففي عام 1900، احتل محمد ناصر مقبل، قائم مقام «القماعرة» من الطرف العثماني، جزءًا من بلاد الحواشب[2]، وأقام عليه حصنًا عسكريًا، وساعده في ذلك الخلاف الذي حدث داخل سلطنة الحوشبي بين حاكمها وقبيلة العمري التي لم تمانع من إقامة الحصن[3]، فأدىٰ هذا الحادث إلىٰ توتر جديد علىٰ الحدود. وفي فبراير 1901 أبلغ السفير البريطاني في الآستانة الباب العالي بأن هناك إجراءات سيتم اتخاذها إذا لم يتم الانسحاب من أراضي الحوشبي. وفي يوليو 1901 تم إرسال قوة بريطانية من عدن لطرد عساكر محمد ناصر المدعومين من العثمانيين قدرها 400 رجل من حامية عدن مدعمة ببطارية مدفعية[4]، وعند وصول القوة اشتبكت مع القوات التركية وحدث تبادل قصف مدفعي انسحب علىٰ إثره الجنود المحليين وتركوا الجنود العثمانيين في المواجهة، ولما كثرت الإصابات انسحب الجنود العثمانيون، وتم تفجير الحصن في أغسطس 1901[5]. وفي السنة نفسها أعاد العثمانيون احتلال منطقة الشاعري في إمارة الضالع ووضعوا فيها حامية عسكرية في منطقة «الجليلة»، فأثار ذلك قلق الأمير من أن يتم عزل جيوب سيطرته والانقضاض عليها تباعًا من قبل العثمانيين، وشجعته الإجراءات البريطانية في «الدريجة» في بلاد الحواشب في طلبه من البريطانيين مقاومة

(1) جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص309.
(2) A. R. Yaccob: op. cit, p. 107.
(3) R.W. Canning Large: Ph. D. thesis The Extension of British Influence in and around the Gulf of Aden, 1865 – 1905, University of London, June l974, 9. 2.
(4) Gavin: op. cit, p. 259.
(5) A. R. Yaccob: op. cit, p. 138.

التوسع العثماني في بلاده حتىٰ علىٰ نفقته الخاصة[1]، وكانت السلطات البريطانية قد ظلت تتعامل مع التوسع التركي في الضالع بعدم مبالاة فهي من ناحية بعيدة عن عدن ومن ناحية أخرىٰ تعاملت معها كموضوع مساومة مع العثمانيين حتىٰ يعترفوا بنفوذ البريطانيين علىٰ المناطق الأخرىٰ[2]، لكن التجاوزات التركية المستمرة جعلت السلطات البريطانية تدرك بأنه إذا تم السكوت علىٰ توسعاتهم في الضالع فإنهم لن يقفوا عند حد.

ونتيجة لذلك اقترح المقيم السياسي في عدن أن يقوم مساعده الماجور «ديفيز Davies» بزيارة هضبة الضالع في نهاية أكتوبر كي يسجل المجرىٰ الحقيقي للأمور هناك. كما اقترح حاكم الهند وجوب اقتناص الفرصة القائمة وذلك بأن يعرض علىٰ العثمانيين خط حدود للمحمية البريطانية علىٰ أساس الخريطة التي رسمتها بعثة المسح سنة 1891-1982، وقد قام الماجور ديفيز بالفعل بزيارة الضالع وقدم تقريرًا أوضح فيه أخطاء خط الحدود الذي قدمه وهاب سنة 1892، وأن الأماكن التي سيطر عليها العثمانيون هي أربع قرىٰ من الشاعري هي جليلة، وجالس، ولكمة جعفر، والعرب، وقد ظلت هذه القرىٰ الأربع حتىٰ بعد عودة الأمير علىٰ بن مقبل تحت النفوذ التركي، ولم يكن هناك أحد من المسؤولين العثمانيين أو أية قوات تركية في هذه القرىٰ سوىٰ في الجليلة، وقد سجل ديفيز أيضًا أن العثمانيين كانوا يسعون للاستيلاء علىٰ «مفاري»، وهو إقليم صغير يمتد جنوبي جبل «جحاف»، ويقع علىٰ بعد أربعة أميال جنوب غربي الضالع[3]، وأوضح بأن التل الذي وُضعت عليه الحامية يكتسب أهمية خاصة بسبب سيطرته علىٰ طريق القوافل التجارية، ودعا إلىٰ سرعة تحديد الحدود لمواجهة تطلعات

(1) R.W. Canning Large: Op.cit 9. 3-4.
(2) Gavin: op. cit, p. 261.
(3) جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص310.

العثمانيين بالمزيد من أعمال التوسع في المنطقة القريبة من عدن[1]. وظل ديفيز في الضالع بناء على طلب من مكتب الهند.

ترسيم الحدود:

بسبب عدم توقف مشاكل الحدود سعت بريطانيا جاهدة لترسيمها مع العثمانيين في الشمال، وحاول المقيم السياسي في عدن منذ مارس 1877 إقناعهم بقبول بفكرة تنظيم تلك الحدود[4]، إلا أن ذلك السعي وغيره لم يسفر عن أية نتيجة، بسبب عدم تجاوب الحكومة العثمانية التي كانت ترى في عملية الترسيم شطبًا للحق التاريخي الذي تدعيه في السيادة على الجزيرة العربية كلها.

غير أن التحرك البريطاني العسكري في الدريجة في حدود الحواشب، الذي انتهى بهزيمة القوات العثمانية، وتجاوب السلطات البريطانية في عدن مع شكاوى أمير الضالع، وإرسالها لمساعد المقيم البريطاني في عدن؛ جعل السلطات العثمانية تعدِّل موقفها بخصوص تنظيم الحدود بين الطرفين. وفي 31 أكتوبر 1901 تم إبلاغ المقيم «ميتلاند Maitland»، بصورة رسمية بتجاوب السلطنة العثمانية مع فكرة الترسيم[2]، وفي السادس من نوفمبر أعرب ميتلاند في رسالة طويلة إلى «السير ويليام لي وارنر Sir William Lee -Warner»، في الإدارة السياسية والسرية بمكتب الهند عن رأيه في إجراء مسح أولي للمنطقة التي سيتم ترسيمها، والمضي قدمًا في شمال شرق المناطق التي مسحها النقيب وهاب R.A Wahab في عامي 1891-1892، واقترح أن يتم تأجيل عملية الترسيم إلى ما بعد عقد معاهدات الحماية مع زعماء بيحان والبيضاء ومناطق يافع العليا، ومن وجهة نظر ميتلاند يجب أن يغطي الترسيم كامل الحدود من

(1) فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، مرجع سابق، ص524.
(2) R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 3.

رأس العارة على المحيط الهندي، على بعد نحو 30 ميلًا شرق الشيخ سعيد، إلى صحراء الربع الخالي؛ حتى يتم منع وصول العثمانيين إلى حضرموت، لكن الإدارة البريطانية في الهند لم تتحمس للكثير من تلك المقترحات[1].

وكان رأي المقيم السياسي ألَّا يتم الاكتفاء عند الحدود التي سبق أن مسحها النقيب وهاب 1892، وأن يتم التوسع فيها لتشمل كل المناطق التي تتبع السلطنات والمشيخات التي ظلت مستقلة في الجنوب، وعلى الرغم من أن مكتب الهند كان لا يود التوسع في حدود المحمية حتى لا يشكل ذلك التزامًا وعبئًا على الحكومة البريطانية إلا أنها كانت مقتنعة بأن المناطق التي مسحها وهاب غير كافية، لاسيما بعد تقرير ديفيز عن زيارته إلى الضالع في نوفمبر1901، وكذلك استمرار وصول الرسائل من زعماء القبائل المعبرة عن رغبتهم في مد العلاقة مع بريطانيا[2]. وكان رأي حاكم الهند ألَّا يتم التأخير، وأن يتم انتهاز فرصة تقديم الطلب غير المتوقع من العثمانيين على ترسيم الحدود على الفور.

ترسيم حدود الضالع والشعيب:

تم الاتفاق من قبل الطرفين على أن يبدأ الترسيم من مستهل عام 1902[3]، وعينت البعثة البريطانية برئاسة الكولونيل «وهاب Wahap الذي سبق له أن قدم تقريرًا عن الحدود في عام 1891-1892، وعين ضمنها أيضًا لليفتنانت كولونيل «عبود Abud»، وهو ضابط بريطاني مكنته خدمته من معرفة الكثير عن القبائل المجاورة لعدن، وكانت قوة الحرس التي رافقت البعثة البريطانية تتكون من مائة وخمسين رجلًا، وفرقة من المشاة المحليين، وبعض المهندسين العسكريين، وفرقة

(1)R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 4-5.
(2) Ibid, 9. 7-8.
(3) Sir. T. Hickinbotham: Aden, London, 1958, p. 55.

عسكرية من عـدن[1]. والبعثة العثمانية ترأسها العقيـد مصطفى رمزي، فوصـل المفوضون البريطانيون في أواخر يناير 1902 إلى الضالع وانضم إليهم الفريق العثماني في بداية فبراير[2].

كانت التعليمات البريطانية للنقيب وهاب أن يسعى لضم جميع القرى التي كانت تدفع العائدات إلى أمير الضالع، أو التي احتلتها القوات العثمانية، وكذلك القرى الواقعة ضمن الحـدود القبلية التي لا يستطيع العثمانيون إثبـات سيادتهم السابقة عليها، وأن يكون المبدأ والمرشد في ذلك هو الاعتبارات القبلية وليس الجغرافية، وأن يبلِّغ العثمانيين بأن يافع العليا والعوالق العليا مشمولون بالإعلان البريطاني لعام 1873، الذي يؤكد على حق الحكومة البريطانية في اتخاذ مثل هذه الترتيبات مع جميع القبائل التسع[3].

وفي الجانب الآخر فقد تمسك العثمانيون مرة أخرى بمطلبهم القديم بسيادة السلطان على الجزيرة العربية، ورفضوا في البداية الاعتراف بأحقية أمير الضالع في أية أراض إلا إذا كان ذلك بمقتضى فرمان سلطاني، كما أنهم لم يستجيبوا لاحتجاجات الممثلين البريطانيين على تلك الادعاءات التركية التي رفضتها الحكومة البريطانية منذ زمن طويل[4]. وبعد تجاوز عقبة الحق التاريخي، اشترط العثمانيون أن يتم وضع الخط في الضالع وفق الوضع الراهن وليس وفق الوضع السابق، وادعوا أن الشعيب وكذلك يافع العليا وغيرها من المناطق مناطق تابعة لنفوذهم.

وهكذا واجه الطرفان صعوبات عديدة منذ الأيام الأولى لبدء عملية الترسيم في إمارة الضالع التي كانت أكثر النقاط الحدودية احتكاكًا وتوترًا، ولم يتمسك العثمانيون

(1) جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص311.
(2) A. R. Yaccob: Op. cit, p. 108.
(3) R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 10.
(4) جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، المرجع السابق.

فقط بالمناطق التي سيطروا عليها في بلاد الشاعري والجليلة، بل وادعوا أن جبل «جحاف» و«المفاري» تتبع إداريًا قعطبة، في حين ظل الأمير متمسكًا بقوة في حقه في تلك المناطق، وساعد عدم وجود أدله قوية تثبت حق أي طرف من الطرفين في السيطرة على تلك المناطق في عدم حسمها، فأمير الضالع كانت سلطته شكلية على قبائله وكثير منها كانت لا تدفع له الزكاة، وكذلك الحال بالنسبة للعثمانيين الذين لم يستطيعوا أن يقدموا أي دليل أو سند تاريخي يثبت أن تلك المناطق كانت تابعة لسيادتهم عند سيطرتهم الأولى على اليمن.

وفي الوقت الذي كان فيه رئيس الفريق التفاوضي البريطاني «وهاب» والمقيم البريطاني في عدن يقفون بقوة إلى جانب مطالب أمير الضالع؛ فقد كانت الإدارة البريطانية في الهند أكثر مرونة وأقل تصلبًا في موقفها من عملية تحديد الخط الفاصل، وتتهمها بالسعي للتوسع وخلق العراقيل لعملية الترسيم، فكان الذي يهمها ليس الحفاظ على وحدة أراضي القبائل المرتبطة ببريطانيا، وإنما إيجاد خط يحترمه العثمانيون، حتى وإن لم يراع وحدة مناطق أصدقائها، وظلت تعدّ أن خط وهاب القديم الذي لم يشمل كل مناطق الأمير يصلح كخط للتفاوض، لاسيما وقد تم عرضه على السفير التركي من قبل، وأن التعديل ممكن في الأماكن التي يوافق عليها الجانب العثماني[1]. ووفق خط وهاب 91-92 الذي عرضته الحكومة البريطانية من قبل على الجانب العثماني فقد كانت قرى في منطقة «الشاعري» و«الجليلة» و«لكمة الصالح» وشرق جحاف وغيرها[2]، غير ممسوحة ضمنه؛ لأنها كانت تحت يد العثمانيين في أثناء المسح، وكانت لديه تعليمات حينها بعدم مسح الأراضي التي يسيطر عليها العثمانيون[3]. وعمومًا فقد مثلت الموافقة الضمنية للحكومة البريطانية على ذلك

(1) R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 12.
(2) Note by Sir William Lee-Warner on the Aden Demarcation, Op. cit, p. 3.
(3) Aden Delimitation, IOR/L/PS/18/B137, 9.

الخط نقطة قوة للمفاوض العثماني، ونقطة ضعف للمفاوض البريطاني. غير أن وهاب ظل يرسل التقارير التي توضح أهمية المناطق التي رفض العثمانيون إعادتها لأمير الضالع في رسم خط جديد وفاعل للحدود، ومنها الجليلة التي اقترح الرائد عبود الذي خلف ديفيز في الضالع بأنه يمكن تقديم تعويض مالي بها للعثمانيين[1]، وأسهمت تلك التقارير بالإضافة إلى المراسلات التي كانت تصل إلى السلطات البريطانية من زعماء القبائل التي كانت تقع على الحدود وتخضع للعثمانيين أو تلك التي كانت لا ترتبط بأي من الطرفين والتي كانت تعبر عن الرغبة في صداقة البريطانيين[2]؛ أسهمت في شد موقف إدارة الهند.

وتعزز موقف أمير الضالع عندما وجد بين وثائقه القديمة ما يؤكد ارتباط بعض تلك المناطق بشكل أو بآخر بسلطته ومنها وثائق من عهد أئمة آل القاسم وكذلك وثائق أخرى تثبت استلامه في أوقات سابقة للزكاة، ومنها «الحرابي» و«الأحمدي» و«المفاري» و«الحميدي» الغربية[3]، وكان العثمانيون قد سيطروا على العديد من تلك المناطق قبل وصول البعثة البريطانية إلى الضالع بوقت قصير، ووضعوا فيها حامية تركية، وعين قائمقام قعطبة شيخًا لجمع الضرائب من المافاري وكذلك من أقاليم التلال الجنوبية الغربية وهي «الأزارق» و«الحرابي» و«الحميدي»، وقد تمسك العثمانيون بكل تلك الأقاليم على اعتبار أنها أصبحت ممتلكات عثمانية، وطبقًا للخط الذي اقترحوه، فلم يبق لأمير الضالع سوى قرية الضالع على الهضبة وبعض الأودية الضيقة التي تحيط بها[4].

كان التداخل والتشابك بين مناطق سيطرة الأمير والعثمانيين في الضالع كبير،

---

(1) R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 17-18.
(2) Ibid, 9. 8.
(3) Ibid, 9. 21.
(4) جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص312.

ومن الواضح أن عملية الترسيم لن تضع حدًّا لذلك التشابك، كما أن فرض الحدود بصورة لا ترضي أمير الضالع قد تدفعه إلى معاداة بريطانيا، ولاشك في أن إخفاق السلطات البريطانية في حمايته في حال دخوله في مواجهة مع العثمانيين قد تدفع بتراجع ولاء بقية الزعماء الآخرين المرتبطين بها[1]، ولذلك فقد كانت معارضة الفريق البريطاني في الضالع والمقيم البريطاني في عدن للخط الحدودي الذي يقسم إمارة الضالع إلى قسمين بصورة أكثر من معارضة الإدارة البريطانية في الهند.

وعلى الرغم من التعقيدات التي واجهت الفريق على الأرض، فقد ظلت الرغبة البريطانية والعثمانية في ترسيم الحدود بين مناطق نفوذهما قائمة، لاسيما في منطقتي الضالع والحواشب اللتين كانتا تتمتعان بوضع حساس بحكم التداخل الجغرافي والقبلي، ومرور أهم طريقين يربطان عدن بمناطق الشمال عبر أراضيهما، وكذلك رغبة الباب العالي في تجنب المزيد من الاشتباكات الأنجلو-عثمانية، التي قد تضر بالهيبة العثمانية، مثل التي حدثت في «الدريجة» في غرب الحواشب.

ولاعتبارات لها علاقة بالسيادة التي ظلت تدَّعيها السلطنة العثمانية على الجزيرة العربية، حرص الباب العالي على عدم الاعتراف بأن الحدود التي سيتم فصلها بين مناطق نفوذ الجانبين حدودٌ دولية، وعلى عدم تسميتها بعملية الترسيم وإنما بعملية التمييز بين الإدارة العثمانية والأراضي غير الخاضعة للإدارة، وحرص الجانب العثماني على تسمية المناطق المتعاهدة مع بريطانيا التي يتم فصل الحدود معها بالنواحي التسع، وليس بالنواحي المتعاهدة مع بريطانيا، وأظهرت وزارة الخارجية البريطانية مرونة في التعامل مع تلك المصطلحات؛ فقد كان المهم بالنسبة لها هو الحصول على خط حدودي يعترف به العثمانيون، ويبقيهم على مسافة بعيدة من عدن وحضرموت. ولذلك حرص البريطانيون على ألَّا تتم الإشارة في الوثائق المشتركة إلى «المحمية

(1) Aden Delimitation, IOR/L/PS/18/B137, p. 13.

البريطانية أو إلى «مجال النفوذ البريطاني» لتجنب إحراج الباب العالي[1].

وقد كان الوقت المتوقع لإنجاز عملية الترسيم لا يتجاوز سنة من عقد الاجتماع الأول للجنة في 11 فبراير 1902، في الضالع، غير أن الخلافات على وضع العلامات على الأرض في ظل الادعاءات والمطالبات المتبادلة تسببت في تعليق عمل اللجان، وإحالة نقاط الخلاف من كل طرف إلى حكومة بلاده للفصل فيها. وبشكل عام فقد كانت هناك عدة مقترحات لخط الترسيم لكنها كلها ليست محل توافق من الطرفين[2]:

الأول: خط حدود الممتلكات الفعلية للأمير كما كانت في 1870، أي قبل سيطرة العثمانيين على الشمال، وهو الخط الذي يتمسك به أمير الضالع والمفوضون البريطانيون.

الثاني: الخط الذي رسمه وهاب بين عامي 1891-1892، ولا يشمل كل أراضي الأمير.

ثالثا: الخط الذي يطالب به العثمانيون، والذي يقسم أراضي الأمير إلى نصفين.

وقدم السفير العثماني في لندن شكوى إلى وزارة الخارجية بالمفوضين البريطانيين في الضالع الذين نفوا صحة الفرمان العثماني للشيخ الشاعري، والذين قدموا دعوى معاكسة بتبعية منطقة الشاعري لأمير الضالع[3]، وفي أثناء ذلك الخلاف عزز العثمانيون من دورياتهم ونقاطهم العسكرية، مما جعل اللجنة البريطانية تشعر بالقلق، وتحد من تحركاتها على الأرض، كما حدت من حركة التواصل المحلي معها، فرفع وهاب تقارير تتهم العثمانيين بوضع العراقيل، وحشد قواتهم للسيطرة على المزيد من أراضي الأمير، وتغيير الوضع الذي تم الاتفاق على أن يكون أساسًا للحدود.

(1) R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 27.
(2) Aden Delimitation, IOR/L/PS/18/B137, p. 11.
(3) R.W. Canning Large: Op. cit, p, 9. 32.

وحاول وهاب تكثيف تواصله مع زعماء القبائل في الشرق من الضالع التي كانت قد أبدت رغبتها في عقد معاهدات حماية مع البريطانيين، وأدّى المال في ذلك التواصل دوره المهم، وكانت السلطات الهندية قد حرصت من قبل على تأجيل عقد اتفاقيات الحماية مع الزعماء على خط الحدود إلى ما بعد عملية الترسيم وذلك حتى لا تثير المشاكل مع العثمانيين على الحدود بسببها، غير أن توقف أعمال اللجان مع المطالبات العثمانية بحقها في السيادة على القبائل غير المتعاهدة مع بريطانيا ومنها الشعيب، التي ادعى العثمانيون أنها تتبع مريس، وكذلك الموسطة، والضبي، في يافع العليا الذين ادعوا أنها تتبع رداع، جعل السلطات البريطانية تستأنف نقاشها مع عددٍ من الزعماء المحلين الراغبين بها.

وفي الوقت الذي عمل وهاب على تعزيز تواصله مع زعماء القبائل وإكرامها بالهدايا، فقد بذل جهدًا كبيرًا للتمسك بمنطقة الشاعري التي كان شيخها حاكمًا عليها من طرف العثمانيين، وأخذ يعدّ منها قضية قوية حتى يكسبها لاسيما مع إدراكه بتراخي موقف حكومة الهند وعدم رغبتها في التوسع، فقاد جهودًا كبيرة يوضع بها التهديدات والمؤامرات العثمانية التي تدبرها في الضالع، والمخاطر التي تشكها على الفريق البريطاني، واستغل حادثة منع العثمانيين للمساحين البريطانيين من الدخول منطقة «الأزارق» و«المحرابي» في تقديم شكوى مضادة يتهمهم فيها بإرسال عسكر سعيًا لتغيير الأوضاع الراهنة هناك، وللمساومة على منطقة الشاعري، وطلب فيها ضرورة سحب قواتهم منها ومن جبل «مفاري»[1]، فأثرت تلك الشكاوى والاتهامات على الموقف البريطاني الرسمي الذي أخذ يتعامل مع الأمر بجدية أكثر، وأسهمت معرفة المقيم البريطاني في عدن بأن المقيم السابق قد وجه رسالة في 1884 إلى الحاكم العثماني في صنعاء يشعره فيها بأن أتباعه قد سيطروا على منطقة الشاعري؛ في

(1) R.W. Canning Large: Op. cit, p, 9. 37.

التمسك بالمطالبة بها، وفي اعتبار أن تلك السيطرة انتهاكًا لاتفاق 1874 الذي تعهد فيه الباب العالي بالانسحاب الكامل من الضالع[1].

وفي أثناء سعي وهاب لتعزيز علاقة بريطانيا برجال القبائل المحليين على الحدود، تم الترتيب لعقد لقاء سري بين الشيخ علي الزنداني في جبل جحاف ومندوب بريطانيا، تم فيه إقناع الشيخ على مضض بتقديم طلب للحصول على الحماية البريطانية، على أن تظل طي الكتمان حتى يتم توفيرها، فعلم العثمانيون الذين سبق لهم تعيين الشيخ في مكتبه بالاجتماع واعتبروه خيانة لهم، وحاولوا اعتقاله عند عودته لكنهم فشلوا، فهرب الشيخ علي إلى الضالع، وأصبح لا خيار له غير طلب الحماية البريطانية بصورة علنية، فسهل ذلك الطلب لوهاب وللأمير في تعزيز المطالب بجبل جحاف[2].

ومع هذه التطورات تغيرت مواقف الإدارة البريطانية في الهند من مسألة خط الحدود في الضالع لاسيما في عهد «اللورد كروزن Lord Curzon»[3]، وأصبحت على قناعة بضرورة أن يشمل منطقة الشاعري والجليلة وغيرها من المواقع التي رفعها وهاب، وتم ممارسة ضغوط كبيرة من الحكومة البريطانية على الباب العالي عبر سفيرها في الآستانة، ومنها التهديد بفرض الحدود بالقوة، فدفعت تلك التهديدات مع المشاكل والاضطرابات التي بدأت تظهر في المناطق الزيدية بالعثمانيين إلى تليين مواقفهم.

وبعد ذلك أفاد المفاوضون العثمانيون في الضالع أنهم تلقوا أوامر بالتعاون في تحديد الحدود إلى الشمال الشرقي وفي ترتيب الإخلاء من جبل «جحاف» وجبل «مفاري» و«لكمة الصالح» و«سهاف» كبادرة حسن نية، واعتبارًا من نوفمبر 1902

(1) R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 38.
(2) Ibid, 9. 42-43.
(3) كان نائب الملك على الهند في وقت لاحق وزيرًا للخارجية، وأدّى دورًا مهمًا في الهند في توسيع حدود المحميات في جنوب اليمن.

حصل تحول كبير في المفاوضات في الضالع إذ تم سحب القوات التركية من كل المواقع التي احتلوها، باستثناء جليلة، وتواصل الضغط البريطاني على الحكومة العثمانية للانسحاب من الجليلة، ولوقف ادعاءاتها في حكم المناطق الجنوبية الأخرى، ومع وصول أنباء عن قدوم تعزيزات عسكرية جديدة للعثمانيين عبر ميناء الحديدة، أرسل البريطانيون في يناير 1903 أربعمائة رجل وأربع مدافع إلى الضالع؛ وتبع ذلك تعزيزات أخرى، وحتى شهر مايو، وصلت القوة البريطانية في الضالع وعلى خطوط المواصلات إلى 1500 رجل، ومن أجل منع وصول التعزيزات العثمانية التي كانت تهم بإرسالها إلى الحديدة، حذرت الحكومة البريطانية الباب العالي من إرسال أي تعزيزات عسكرية، وأنها لن تسمح بوصولها إلى المناطق المتنازع عليها[1]، وستدفع بالقوات البريطانية إلى حصار بحري لموانى اليمن، لذلك تنازل الباب العالي عن معظم المطالب العثمانية في الضالع، وبحلول منتصف فبراير أعلن المفوض العثماني أنه تلقى أوامر بالاعتراف بإدارة الأمير على المناطق المتنازع عليها، وفي 21 مارس، انسحب العثمانيون من الجليلة بهدوء[2].

واعتبر البريطانيون والأمير ذلك الانسحاب نصرًا كبيرًا، فدخلوا الجليلة وغيرها من المواقع التي انسحب منها العثمانيون ورفعوا عليها الأعلام، وكانت وزارة الخارجية البريطانية قلقة من مظاهر التباهي حتى لا تستفز أو توجه إهانة لا داعي لها للباب العالي، لكن كان لدى وهاب وفيتزموريس الذي خلف ديفيز في الضالع وجهة نظر معاكسة، وهو أن تلك الحركة كانت ضرورية لإعادة الاعتبار للهيبة البريطانية، لاسيما بعد أن أقدم العثمانيون في 1901 على تقطيع العلم البريطاني الذي رفعه أمير الضالع فوق إحدى القرى، وتم رميه في مرحاض الثكنة العثمانية[3].

(1) Gavin: Op. cit, p. 265.
(2) R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 90-91.
(3) Ibid, 9. 90-92.

حدود الشعيب:

بعد أن حسمت أمور الترسيم في الضالع حدث خلاف بين وهاب الذي كان يقود فريق المسح في الضالع والمقيم السياسي في عدن ميتلاند، استمر من أبريل 1903 حتىٰ 20 أغسطس، وذلك حول وجهة فريق المسح بعد الضالع، فوهاب وفيتزموريس كانا يرغبان في مواصلة عمل اللجنة باتجاه الشمال الشرقي حتىٰ الوصول إلىٰ الصحراء، ومن دون انتظار عقد المعاهدات البريطانية مع يافع العليا والبيضاء وغيرها، وكانا يريان عدم أهميتها، بينما كان يرىٰ ميتلاند الذي وصل إلىٰ الضالع بعد الانسحاب العثماني من الجليلة تأخير المسح بذلك الاتجاه قرابة ستة أشهر لإتاحة الوقت لعقد الاتفاقيات، وكان وهاب معارضًا لفكرة التأخير من أساسها لأنها من وجهة نظره ستكلف كثيرًا من الوقت والنفقات، ومسألة اتجاهها نحو الحدود الجنوبية الغربية في بلاد الحواشب والصبيحة سيكون صعبًا في أثناء الصيف، وحاول وهاب إرسال برقيات مباشرة إلىٰ وزارة الخارجية، ومنسوخة إلىٰ لندن وبومباي والقسطنطينية لطلب الإذن بإجراء المسح باتجاه الشمال الشرق، فترت علاقته بالمقيم أكثر إذ عدَّ الأمر تجاوزًا له.

وفي 15 يونيو، أعطىٰ وزير الخارجية الموافقة علىٰ مسح بلاد الشعيبي مع تأكيده علىٰ أن يتم التعامل مع القبائل بحذر، غير أن ميتلاند، الذي كان يفضل الاتجاه غربًا، حجبها عن وهاب لبعض الوقت[1]، وفي كل الأحوال فالشعيب لم تكن لها أية علاقات أو اتصالات سابقة بالبريطانيين، ففي الوقت الذي كانت فيه قبائل الشعيب لا تود أن ترتبط بالعثمانيين الذين كانوا يدّعون بتبعيتها لناحية مريس، فقد كانت غير متحمسة للارتباط بالبريطانيين أيضًا، وكان قد سبق لنقيب الموسطة[2] الشيخ علي

(1) R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 90-97.

(2) الموسطة مكتب (قسم) من مكاتب يافع العليا التي كانت تتبع سلطنة بن هرهرة في المحجبة، غير أن الخلافات داخل السلطنة تسببت بضعفها وجعلت كل شيخ من مشايخ أقسامها القبلية الخمسة يتصرف بصورة مستقلة عن سلطان السلطنة، وهذا دفع بالسلطات البريطانية في عدن للتعامل مع كل واحد منهم بصورة مباشرة دون الرجوع للسلطان.

محسن عسكر أن أظهر للبريطانيين قدرته على التأثير على الشعيب، فوصل بشيخها إلى الضالع لطلب الحماية في 1903، لكن شيخ الشعيب طلب الحماية بصورة مستقلة من دون أن يكون خاضعًا لا لنقيب يافع ولا لأمير الضالع، وفي كل الأحوال فقد تكللت زيارته للبريطانيين في الضالع في الحصول على مكافأة مالية كبيرة من النقيب وهاب، وكذلك الشيخ نقيب الموسطة الذي حصل على مبلغ نظير جهده في توصيل الشيخ الشعيبي[1].

وفي سبتمبر وأكتوبر 1903 مسحت اللجنة المشتركة الحدود في منطقة الشعيب، وعلى الرغم من المتاعب والاعتراضات التي واجهت فريق المسح هناك إلا أنه نجح في الوصول بالمسح إلى وادي بنا[2]. وبشكل عام فقد كان الخط الحدودي الذي يفصل بين مناطق نفوذ الجانبين في الشعيب والضالع وحتى الحواشب بحسب خريطة الفريق على النحو التالي: بدأ من نقطة على وادي بنا، عند تقاطع وادي عرعر، ثم مر في رأس علاف، ولكمة المعابر، وذراع المشراق، وقبة العراعر، ودرب الدينات، وملتقي وادي نصران وسلالة، ورأس وادي سلالة، وجبل جميمة، وجوس الأسود، ونجد المتعارة، ولكمة الجثام، ولكمة الحمراء، وبلس، وجوس الحداء الأسود، وحيد خطم، ورأس شعب تنامة، وذراع النيسة، ورأس نقيل عدنة، ورحاب الورد، وظهر نقيل سويداء، ونجد ماود، وجبل بركان، ولكمة القريبة، ولكمة قسم سراو، وجبل جارد، وجبل ذراع، ونجد اسلوم، وحبيل صرمي، حبيل عمودي، حبيل جردمي، حبيل خضر، حبيل دوار، حبيل النص، لكمة التراب، حبيل راحة، ولي عمر إسماعيل، حبيل حاور، جبل سرير، وآخر نقطة كانت المنصورة[3].

(1) R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 22-23.
(2) Memorandum respecting the Aden Frontier Delimitation' [175r] (7/22), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/18/B156, p. 5.
(3) South Arabia, Anglo-Turkish Boundary: Sheet No. 1' [46r] (1/2), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/10/67, f 46.

ترسيم الحدود في الحواشب والصبيحة:

كانت السلطات البريطانية في لندن والهند حريصة على إنهاء الترسيم في الضالع والشعيب بأقصر وقت، غير أن الصعوبات على الأرض والاعتراضات المتبادلة على تبعية العديد من المناطق فضلًا عن المشاحنات بين وهاب وميتلاند قد أخرت استكمال المسح هناك، وفي 16 أغسطس ذهب ميتلاند بنفسه إلى الضالع للمصالحة مع المفوضين، ولإحراز تقدم في معاهدات الحماية مع مشايخ يافع العليا، وترك فريق المفوضين يفعلون ما يحلو لهم[1]

وبحلول 1 ديسمبر، بعد أن وقع «فيتزموريسFitzmaurice» تسوية آخر نقطة خلاف متبقية على الحدود الأميرية العثمانية، وتم المسح في جهة الشعيب إلى وادي بنا، وتمت تسوية الخلافات بين المفوضين الأنجلو-عثمانيين عن طريق المفاوضات في القسطنطينية. بدأ الانسحاب البريطاني من الضالع، وتحركت المفوضية في 17 ديسمبر باتجاه الجنوب الغربي لمسح بلاد الحواشب، وفي الثامن من يناير 1903 تم الانتهاء من مسح مناطق الحواشب بسرعة كبيرة، وبدون أي احتكاك أو مشاكل بين فريق المفوضين الأنجلو-عثماني[2]، ووضعت علامات الحدود بحسب خريطة الترسيم على عدة مواقع أهمها: جبل فنانة، جبل ريمة، قود اسود، لكمة الشجفة، لكمة ممطار، لكمة بسيسة، لكمة الطويلة، وعريصة واقدية، أسفل الشدى، رأس نامس[3].

وبعد مسح الحواشب اتجه الفريق لمسح مناطق الصبيحة لكن الهدنة الهشة بين ميتلاند ووهاب انهارت مرة أخرى. ونتج عن ذلك الخلاف وعلى الحرص أن تستكمل عملية الترسيم خلال فصل الشتاء، في ظل نقص الخرائط المتوافرة للمنطقة، وعدم

(1) R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 101.
(2) R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 110.
(3) South Arabia, Anglo-Turkish Boundary: Sheet No. 2' [45r] (1/2), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/10/67, f 45.

وجود شيخ كبير على كل منطقة الصبيحة؛ أن تم ترسيم حدود الصبيحي بصورة عَجِلَةٍ جدًا، وكان من نتائج عدم دقة المسح، إذ تقطعت أراضي بعض الأقسام القبلية في أماكن كثيرة[1]. وعلى الرغم من كل تلك العجلة إلا أنه لم يتم مسح الصبيحة بالسرعة التي تمت بالحواشب، ففضلًا عن طول مساحتها، فقد كانت معظم تضاريسها صعبة، وقليلة السكان وتفتقر لإمدادات المياه المطلوبة، ولذلك لم يستطع وهاب أن ينجز العمل بالسرعة الكافية التي ترضي ميتلاند. وفي أبريل وصل وهاب إلى الزاوية الجنوبية الغربية، وطلب من ميتلاند معلومات عن مصير منطقة الشيخ سعيد التي احتلها العثمانيون، وعندما لم يكن بالإمكان للمقيم البريطاني في عدن أن يحسم أمر مصيرها، اقترح سؤال مكتب الهند. ويبدو أن وهاب قد رغب في طرد العثمانيين منها لجعل جزيرة بريم وباب المندب أكثر أمانًا. وبهدف ممارسة مزيد من الضغط على المفوضين العثمانيين، طلب وهاب تعزيز القوات العسكرية التي ترافقه بقوة إضافية بما في ذلك المدفعية، غير أن ميتلاند لم يلبِّ طلبه فيما يخص المدفعية بسبب خشيته على الجنود القائمين عليها الذين كانوا كلهم بريطانيين[2].

وبسبب ارتفاع درجة الحرارة، قرر ميتلاند في 17 أبريل سحب جميع القوات البريطانية من مناطق الصبيحة، وأبلغ وهاب أن اللجنة ستزود بالتموين المطلوب، من ذلك الحين وصاعدًا، عن طريق البحر، بدلًا من طريق البر، وانسحبت اللجنة من داخل الصبيحة إلى جزيرة بريم والتربة بمحاذاة الشاطئ[3]. وواجهت عملية الترسيم هناك بعض الصعوبات بسبب اعتراض العثمانيين بشدة على مسألة ضم البريطانيين لقبائل العطيفي التي ادعوا أنها كانت تحت السيادة العثمانية منذ عام 1871، ووجهوا اللوم لمشايخها الذين قبلوا أن يربطوا أنفسهم بـ«بالكفار»[4].

(1) R.W. Canning Large: Op. cit, p 9. 111.
(2) Ibid. p 9. 115.
(3) Gavin: Op. cit, p. 259.
(4) R.W. Canning Large: Op. cit, p 9.116.

كما اختلف المفوضان البريطاني والعثماني حول الحدود الساحلية، فقد ادعى العثمانيون أن سواحل العطيفي تابعة لنفوذهم، وأن السيطرة عليها أمرها مهمّ لهم. ويبدو أن تركيزهم على تلك السواحل كان بسبب مرسى رأس العارة، الذي كان يستخدم في تهريب الأسلحة والتبغ وغيرها. وعمومًا فقد اصطدمت الدعاوى العثمانية برفض المفوضين البريطانيين الذين طالبوا بخط حدودي يمتد من المضاربة إلى كودام على البحر الأحمر، وضم أراضي الحكيمي المعترف بها كعثمانية منذ ما قبل 1870، بحجة أن تلك المناطق جزء من الصبيحة، وكان فيتزموريس قد أعد حتى يونيو 1904 خريطة تشمل كل حدود الصبيحة بما فيها المناطق الغربية على ساحل البحر الأحمر التي تتبع من عدة سنين النفوذ العثماني، وامتدت حدودها إلى جبل النعمان والعقبة والكدام، تاركًا حزامًا ساحليًا صغيرًا ونصف منطقة الشيخ سعيد للعثمانيين. وفي 11 يونيو غادر وهاب وظل فيتزموريس في جزيرة بريم لتعيين ما تبقى من الحدود، واستقر بعض أعضاء اللجنة العثمانية في الشيخ سعيد، وواصل الدبلوماسيون في لندن والآستانة الصراع على الحدود المحيطة بباب المندب[1]. وفي 11 أغسطس، اقترح «كونور Conor» السفير البريطاني في الآستانة، التخلي عن أية مطالبات بريطانية في مناطق الصبيحة الغربية التي تقع على طول ساحل البحر الأحمر، بشرط أن يتعهد العثمانيون بعدم السماح لدخول دولة ثالثة، وأن يقبلوا بأن يمتد الخط الحدودي من المضاربة إلى رأس تربة، وأن يضع العطيفي ضمن الحدود البريطانية، بالإضافة إلى إدراج تبعيات مناطق أخرى يدعي بها العثمانيون مثل شمال يافع والبيضاء ومنطقة الربيعين[2]، فشكلت تلك المبادرة حلًّا وسطًا بين الطرفين، لكن ظل الخلاف على حدود الصبيحة في ساحل البحر الأحمر وحدود يافع العليا قائمًا.

(1) عزيز خودا بيردييف، الاستعمار البريطاني وتقسيم اليمن، دار التقدم، موسكو، 1990، ص30.
(2) R.W. Canning Large: Op. cit, 9.117.

ترسيم الحدود الشمالية الشرقية حتى الصحراء:

بعد أن تم حسم خط الحدود في الضالع في مارس 1903، دار خلاف - كما لحظنا - بين فريق المسح الذي يقوده الكابتن وهاب، والمقيم السياسي في عدن ميتلاند، فوهاب اقترح أن يتجه فريق المسح باتجاه الشعيب وجهات يافع والبيضاء، وحسم الحدود هناك حتى الصحراء، بحكم أن مناخ تلك المناطق المرتفعة معتدل في أشهر الصيف، وأن يتم تأخير مسح جهات الحواشب والصبيحة إلى أشهر الشتاء، بينما اقترح المقيم أن يتم تأجيل المسح في الجهات الشرقية حتى يتم عقد معاهدات حماية مع يافع العليا والبيضاء والعوالق العليا وغيرهم، تضمن عدم اعتراضهم على عملية المسح، حيث وهاب كان يرى أن لا قيمه للمعاهدات في عملية المسح، وبسبب ذلك الخلاف، توترت العلاقة بينهما، وتسببت في تأجيل المسح لبعض الوقت.

وبشكل عام فقد أصبح تأجيل المسح في الجهة الشرقية خيارًا لا مفر منه، فالعثمانيون الذين يشكلون الآخر في فريق المسح فضلوا أن يتم المسح للمناطق الغربية وأن يتم تأجيل الجهة الشرقية، ولذلك كان لابد من تأخيرها، وعلى الرغم من عدم حدوث احتكاكات أو توتّرات سابقة بين الجانبين في الجهات الشرقية، وكذلك ضعف نفوذ كل منهما على القبائل هناك، إلا أن الخلاف على تبعيتها ظل قائمًا، فالعثمانيون الذي ظلوا يتمسكون بسيادتهم التاريخية على الجزيرة العربية عدوا كل المناطق التي تقع في شرق الضالع تحت سيادتهم، وعندما توقف المسح في الضالع في سنة 1902 بسبب الخلاف على تبعية المناطق التي سبق لنا ذكرها، اقترح البريطانيون أن يتجهوا بالمسح شرقًا ريثما يحل الخلاف على المناطق المتنازع عليها من قبل حكومتي البلدين، غير أن العثمانيين جددوا تمسكهم بالشعيب الذي عدّوه تابعًا لمريس، وكذلك بيافع العليا والعوالق، واقترحوا أن يتم المسح شرقًا اعتمادًا على خط وادي بنا حتى الوصول إلى منطقة الفضلي شرق عدن، ورفض البريطانيون التعاطي مع تلك الادعاءات،

وأوضحوا بأنه قد تم تفنيدها سابقًا وأن إعلانهم في 1873 لتبعية المناطق المتعاهدة مع بريطانيا، والتي انتهت باعتراف الباب العالي بها مما وضع حدًّا لتلك الادعاءات، ثم عاد العثمانيون للتركيز على يافع العليا[1] التي لم يكن لها علاقات مع بريطانيا، وادعوا أنها تتبع رداع، غير أن البريطانيين اعتبروا أن يافع واحدة وداخلة في إعلان 1873[2].

وبسبب ذلك الخلاف عمل المقيم السياسي في عدن ميتلاند على التعجيل بعقد اتفاقيات الحماية مع يافع العليا والبيضاء والعوالق العليا وبيحان، ولذلك اقترح أن يتم تأخير مسح الخط الشرقي حتى يتم إبرامها، بينما كان رأي وهاب كبير المفاوضين البريطانيين أن يتم الاستمرار في المسح شرقًا في يافع العليا من دون انتظار عقد اتفاقيات الحماية التي تتطلب إجراءات الموافقة عليها في الهند ولندن وقتًا طويلًا، وأن ممارسة مزيد من الضغط الدبلوماسي على الباب العالي مثلما حدث في الضالع كفيل بتعديل الموقف العثماني في الجهات الشرقية، وأن قليلًا من المال للقبائل هناك سيجعل أمر المسح عبر أراضيها يتم بدون مشاكل[3]، غير أن المقيم السياسي في عدن اعترض على فكرة الحلول المؤقتة مع تلك القبائل، وفضل الحلول الدائمة.

ويبدو أن وهاب، رغم خبرته الكبيرة في التعامل مع القبائل، إلا أنه لم يدرك حساسية موقفها، فالمؤامرات العثمانية ليست وحدها من تعيق النفوذ البريطاني من

---

(1) انقسمت يافع منذ وقت يسبق الاحتلال البريطاني لعدن بكثير بين سلطنتين: سلطنة في يافع بني قاصد (يافع السفلى)، وأخرى في يافع بني مالك (يافع العليا)، وبحكم أن مساحة يافع السفلى تمتد إلى ساحل أبين، وعلى قرب من عدن فقد اهتمت بها السلطات البريطانية في عدن، وعقدت معها معاهدة الصداقة في وقت مبكر وكذلك اتفاقية الحماية، بخلاف يافع العليا التي أهملت السلطات البريطانية التواصل معها من قبل؛ نظرًا لبعدها عن عدن.

(2) R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 66-67.

(3) Ibid, 9. 72.

التوغل في مناطق الداخل، بل والموقف العام للقبائل، الرافض للتدخل الأجنبي، كما أن للجانب الديني دوره في موقف بعض القبائل من البريطانيين النصارىٰ، وهناك من أظهر ذلك بوضوح للبريطانيين بحسب «جاكوب Jacob»[1]. وكثير من مشايخ القبائل التي سعت لعقد الاتفاقات والمعاهدات مع بريطانيا كان دافعها المال فقط، وحادثة قطع طريق فريق المسح في الشعيب وإطلاق النار عليه كانت تعبيرًا عن تلك المشاعر الاجتماعية وليس لمؤامرات العثمانيين.

وقد حاول العثمانيون أن يربطوا قبائل يافع العليا، والمناطق التي تقع بجوارها بنفوذهم، قبل ترسيم حدودها، فوجهوا دعوة لعدد من زعماء يافع العليا لمقابلة عبد الله باشا في رداع، ودعوات أخرىٰ للقطيبي ووصلت بعض تلك الرسائل للبريطانيين في عدن الذي أغضبهم التدخل العثماني في يافع، وطالب المقيم ميتلاند من وهاب أن يقدم احتجاجه للمفاوضين العثمانيين[2]، وفي أثناء ذلك أرسل البريطانيون فريقًا من طرف واحد لمسح منطقة الربيعتين، كما وافقت وزارة الخارجية في أكتوبر 1903 علىٰ إرسال «ج. و. بيري G.W. Bury» إلىٰ نصاب، مع فريق لمسح المناطق الواقعة في أقصىٰ الشمال الغربي للعوالق حتىٰ بيحان، ولا شك في أن الهدف من مسح الجهات الشرقية في الوقت الذي كان فيه المفاوضون يمسحون الجهات الغربية، قطع الطريق علىٰ أي تفكير للعثمانيين في الوصول إلىٰ حضرموت. وكان أمل ميتلاند أن يتم مسح المنطقة الحدودية من جنوب غرب بيحان حتىٰ يافع العليا، وأن يغطي أيضًا منطقة السلطان الرصاصي في البيضاء، وأرسل مع بيري قوة عسكرية كبيرة، يبدو أنها استفزت سكان القبائل الداخلية التي مرت بها، والتي لا تود أن ترىٰ

(1) Monograph on the Aden Hinterland as touching the States of Dthala, Yafa', Alawi, etc., by Major H F Jacob, late Political Agent, Dthala.' [15v] (35/48), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/20/283, p. 26.

(2) R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 103.

للأجانب أي وجود في أراضيها، وعندما وصل الفريق مع تلك القوة إلى منطقة «علة» في دثينة تعرض لكمين قبلي[1]، فعاد على إثره إلى عدن، وألقى ميتلاند باللوم في فشل المسح على السيد «كلوديوس Claudius» الذي رفض الاستمرار بعد مقتل أحد مسَّاحيه الفرعيين[2].

وكما لحظنا من قبل، فقد حاول البريطانيون في شهر أغسطس 1904، تقديم مقترح للعثمانيين بتنازلهم عن مناطق الصبيحة الغربية التي تقع على ساحل البحر الأحمر، مقابل تنازلهم عن المطالبة بيافع العليا والعوالق العليا، وعلى الرغم من الإشارات الإيجابية التي كان قد أظهرها العثمانيون في سبتمبر من ذلك العام حول ذلك المقترح، إلا أن رد الباب العالي في 4 نوفمبر عبر السفير العثماني في لندن «موسوروس» كان مفاجئًا للبريطانيين، إذ أعلن تمسكه بيافع العليا، وعدَّ مسح البريطانيين لمناطق الصبيحة التي على ساحل البحر الأحمر غزوًا سافرًا. وفي 6 نوفمبر وصلت السفينة الحربية البريطانية (بروذروين) إلى سواحل اليمن في إشارة إلى استخدام القوة في حال فشل الترسيم السلمي للحدود، وحاولت الدبلوماسية العثمانية تجنب خطر الحرب والمماطلة في عملية ترسيم الحدود الشرقية، فسلمت في 29 ديسمبر 1904 مذكرة من الباب العالي للسفير البريطاني في الآستانة مضمونها توقيف رسم الحدود في جهات الصحراء، والحفاظ على الوضع الراهن كما هو، وتعهد الطرفان بعدم إرسال أية قوات إلى مناطق النواحي التسع[3]، وتعهد الباب العالي في تلك المذكرة بعدم التنازل عن أي أرض لدولة ثالثة، ورفضت وزارة الخارجية البريطانية المقترحات العثمانية. وفي 7 فبراير، عرضت بريطانيا ترسيم الحدود من المضاربة إلى الشيخ مراد التي ظل الخلاف حولها في غرب الصبيحة، مع احتفاظها بحقها في نقل القوات داخل

(1) A. R. Yaccob: op. cit, p. 105.
(2) R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 109.
(3) عزيز خودا بيرديف، الاستعمار البريطاني وتقسيم اليمن، ص32-33.

حدود المقاطعات التسع، ومع ملاحظة عدم نية العثمانيين القبول بذلك؛ تم تحذير الباب العالي من أنه في حالة فشل الاتفاق الأنجلو-عثماني، فإن بريطانيا لن تضيع وقتها بالمزيد من المفاوضات، وستتخذ الإجراءات المناسبة أحادية الجانب لتحديد الحدود المناسبة لها، والحفاظ على حقوقها، وبعد عودة فيتزموريس إلى عدن، واستعراض القوة البحرية على مقربة من منطقة الشيخ سعيد، كدعم معنوي للجنة البريطانية هناك، أفسح الباب العالي الطريق، ووافق على خطوط الترسيم البريطانية، لكنه اعترض على تعهد القوات العثمانية بعدم دخول المقاطعات التسع لأي سبب كان[1].

ومع زيادة الضغط الدبلوماسي البريطاني، وكذلك التهديد بالحصار البحري، في ظل الظروف الداخلية الصعبة التي كانت تمر بها المناطق الخاضعة للسلطنة، ومنها ثورة الإمام يحي في اليمن، والاضطراب في مناطق البلقان، وطرابلس الغرب[2]، وصلت تعليمات من الباب العالي بالاعتراف بتبعية يافع العليا والعوالق العليا للنفوذ البريطاني، لكن ظل الخلاف على عدد من المناطق الأخرى ومنها أربعة أماكن في شمال غرب يافع هي: «جبن»، و«نعوة»، و«الربعتين»، و«الضبياني»، والتي عانى فيها فيتزموريس، المفوض البريطاني الثاني، وزميله العثماني صعوبة في أثناء التفاوض عليها، وظل الخلاف حولها مجمَّدًا حتى تم التوصل أخيرًا إلى حل وسط على أساس تنازل المفوض البريطاني عن مطالبته بجبن، وتنازل المفوض العثماني عن المطالبة بالأماكن الثلاثة الأخرى، وتم تجسيد هذه الصفقة في الإجراءات التي وقعها كلا المفوضين في 20 أبريل 1905، غير أن «جاكوب» أعرب في مذكرته عن عدم رضاه عن

(1) R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 118.

(2) فاروق عثمان أباظة، الحكم العثماني في اليمن 1872-1918، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986، ص347.

تلك التسوية؛ لأنه بحسب اعتقاده سيكون هناك احتكاك مستمر إذا أصبحت «جبن» لها علاقة عثمانية، و«نعوة» و«الضبياني» لهما علاقات بريطانية[1].

وعلى أية حال فقد كان العمل على الأرض صعبًا للغاية، ليس بسبب كثرة المنازعات القبلية التي لا تحصى في تلك المناطق، والخلافات بين الفرقين؛ بل وبسبب طبيعتها الجبلية الوعرة. وتوقفت اللجنة عن العمل الميداني في الجهة الشمالية الشرقية في سنة 1904، بعد أن أتمت الترسيم في الجهة الجنوبية الغربية. وقرار التوقف في الحقيقة لم يكن عائدًا إلى الخلافات بين الجانبين فحسب، بل وإلى صعوبة العمل في أطراف جبال يافع الشاهقة من ناحية، وإلى ضعف السيطرة الفعالة لكل من العثمانيين والبريطانيين على قبائل المناطق التي تقع ناحية كل طرف من ناحية أخرى.

وبسبب تلك الصعوبات، تمّ الاتفاق بين الطرفين على استكمال رسم الحدود المتبقية على الخريطة، بالخط الذي عرف باللون البنفسجي، والذي بدأ عند آخر نقطة لخط الحدود المخططة على الأرض، المعروف على الخريطة بالخط الأزرق، وتم رسمه بزاوية 45 درجة في اتجاه شمال الربع الخالي[2]، إلى أن وصل خط العرض 20 ثم صعد شمالًا بشكل عمودي إلى أن وصل غرب شبه جزيرة قطر. وهكذا أصبح الخطان الأزرق والبنفسجي يمثلان الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذ الإمبراطوريتين في جزيرة العرب[3].

وعلى الرغم من التفاهمات الكبيرة التي حدثت في ملف المفاوضات وتوقيع محاضر الحدود من الشيخ سعيد إلى وادي بنا في 21 أبريل 1905[4]، إلا أنها ظلت للباب العالي تحفظات على الخط الحدودي الشرقي (البنفسجي) الذي امتد من «لكمة

(1) A. R. Yaccob: Op. cit, p. 139.
(2) Sir. T. Hickinbotham : Aden, London, 1958, pp. 55-65.
(3) انظر الخريطة الملحقة.
(4) Memorandum respecting the Aden Frontier Delimitation' [175r] (7/22), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/18/B156, p9.

الشب» في شرق الشعيب وحتى الصحراء، والذي تم تحديده من دون أن يرد ذكر للمناطق التي جعلها في شماله، أو التي جعلها في جنوبه مثل بيحان، التي أبرم البريطانيون معها معاهدة، والتي لم يتم رسم حدودها بدقة، كما لم ترد أية إشارة إلى البيضاء، التي سمح للمقيم بإبرام معاهدة مع سلطانها الرصاص، لكن تلك التحفظات تبددت مع مرور الوقت وقبلت الحدود كلها.

وهكذا فبعد مفاوضات شاقة على حدود طولها 300 ميل بين محمية عدن في الجنوب والعثمانيين في الشمال، ومن الصحراء العربية الكبرى إلى نقطة «مراد» على خليج عدن تمت تسويتها بشكل مرضٍ للبريطانيين[1]، وتأخر التوقيع على المعاهدة عدة سنوات، بسبب تباطؤ العثمانيين الذين كانوا غير متحمسين لمسالة الترسيم الحدودي في جهة الصحراء، لكن بشكل عام فقد كان هناك تبادل بين الجانبين للمذكرات، وخرائط التخوم والمحاضر، قبل التوقيع على المعاهدة.

استئناف عقد اتفاقيات الحماية:

ظلت المناطق الجنوبية البعيدة من عدن مثل يافع العليا، والبيضاء، والعوالق العليا، وبيحان، وغيرها خارج اهتمام السلطة البريطانية في عدن، التي ركزت فقط على المناطق الداخلية القريبة منها، لاسيما التي تمر عبرها طرق التجارة مع الشمال، وكذلك على المدن والموانئ الساحلية الممتدة من عدن وحتى المهرة. وكان الاعتقاد البريطاني أن أية معاهدات مع تلك المناطق البعيدة ستضيف أعباءً مالية على الإدارة البريطانية من دون أن تجلب أية فائدة، وظلت تلك السياسة قائمة حتى في السنين الأولى التي أعقبت السيطرة العثمانية على الشمال، إذ ظن البريطانيون أنه لا يوجد في تلك المناطق ذات الظروف الطبيعية والاجتماعية الصعبة ما يثير اهتمام العثمانيين، لكن مع اشتداد التوتر بين مناطق نفوذ الجانبين لاسيما في جهات الضالع والحواشب،

(1) R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 119.

ومطالبة العثمانيين بالسيادة على كل مناطق الجزيرة العربية، لاسيما غير المتعاهدة معهم، دفع بالبريطانيين إلى الاهتمام بتلك الجهات المنسية، فبعد أن بدأ الحديث عن رسم الحدود بين مناطق النفوذ البريطاني والعثماني، أخذ المقيم البريطاني في عدن «ميتلاند» يراسل الإدارة البريطانية في الهند بضرورة عقد معاهدات الحماية مع يافع العليا، والعوالق والبيضاء، والعواذل، وبيحان. وكانت الإدارة في الهند لا تود أن تقدم على خطوات من شأنها أن تعمل على استفزاز العثمانيين، لكنها عادت ووافقت في 1900 على إدراج يافع العليا ضمن النفوذ البريطاني، وعمل ميتلاند الذي كان منزعجًا من التمدد العثماني على طمأنة زعماء البيضاء وبعض شيوخ يافع العليا بإمكانية إبرام المعاهدات معهم بمجرد إبرام انتهاء الترسيم[1].

وكان بعض مشايخ القبائل في تلك الجهات على تواصل مع الطرفين، وأكثرهم كانوا لا يودون أن يربطوا مصيرهم بأي منهم، وفي الوقت الذي كانت فيه الدوافع الدينية تبعدهم عن البريطانيين فقد كانت المبالغ المالية التي تدفعها السلطات البريطانية في عدن للزعماء المتعاهدين معها تجذبهم إليها، كما أن عبء الضرائب التي يفرضها العثمانيون على المناطق التي يسيطرون عليها كانت مصدر قلق لسكان تلك المناطق، التي ظلت في معظم تاريخها مستقلة بذاتها.

وعمومًا فبعد ترسيم حدود الضالع، شرع البريطانيون في سياسة فرض مزيد من التدخل في شؤون المحميات وربطها بهم، كما قرروا إبقاء القوات التي وصلت الضالع في فبراير 1903 في أثناء الترسيم إلى أن تستقر الأوضاع على الحدود. وتبع ذلك سلسلة من معاهدات السلام والصداقة والحماية التي تعهد بها البريطانيون لعدد من زعماء القبائل والكيانات الجنوبية قُبيل عميلة الترسيم في الضالع[2].

(1) R.W. Canning Large: Op. cit, 9. 24.
(2) A. R. Yaccob: Op. cit, p. 108.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

وكان تركيز المقيم السياسي على يافع العليا، مع اقتراب موعد لجان المسح منها، له ما يبرره، لكنه كان يفتقر إلى الخبرة الكافية في شؤونها، فقد ظن أن لنقيب الموسطة سلطة على معظم يافع العليا وعلى المناطق المحيطة بها مثل: الشعيب، ونعوة، والربعتين، ولذلك ركز جهوده على إبرام اتفاقية الحماية معه، ومع شيخ الضبي الذي كان العثمانيون يدَّعون تبعية أرضه لنفوذهم، فأبرم في مايو 1903 معاهدة مع شيخ الضبي محمد مثنى ابن عاطف جابر، وفي يوليو من العام نفسه مع نقيب الموسطة الشيخ علي بن عسكر[1]، وبعد ذلك اتضح للمقيم وللمفوضين البريطانيين في لجنة الحدود أن نقيب الموسطة لا يتمتع بالسلطة التي كان يظنها المقيم ميتلاند على يافع العليا وعلى الشعيب، وإنما على قسم منها فقط. ولذلك اقترح ميتلاند أن يتم عقد معاهدات إضافية مع الشعيبي، ومع قبيلة الحضرمي وغيرهم في يافع العليا[2]، فعقد معاهدة مع مشيخة المفلحي (يافع العليا) في 27 أغسطس 1903، ومع مشيخة الحضارم (يافع العليا) في 26سبتمر ومع سلطنة يافع العليا في 21 أكتوبر، ومع مشيخة العوالق العليا في 8 ديسمبر، ومع مشيخة الشعيب (السقلدي) في 14 ديسمبر، ومع إمارة بيحان في 29 من الشهر نفسه، ومع إمارة الضالع في 20 فبراير 1904، ومع سلطنة العوالق العليا في 10 مارس 1904[3].

وكان مكتب الهند قد وافق في وقت سابق على عقد معاهدات الحماية الجديدة مع زعماء البيضاء والعواذل، وتمت الموافقة عليها من قبل وزارة الخارجية في مايو 1905، بالإضافة إلى الاتفاقية مع العوالق العليا، وذلك لتعزيز الموقف البريطاني في مفاوضات ترسيم الحدود في تلك المناطق، غير أن عملية التوقيع عليها في عدن تأخرت، وبعد ذلك بعام تم توقيع الاتفاقية مع السلطان العولقي الأعلى، في حين استمرت المفاوضات

---

(1) مجموعة معاهدات والتزامات وسندات متعلقة، ص141-145.

(2) R.W. Canning Large: op. cit, 9. 101.

(3) محمود السالمي، اتحاد الجنوب العربي، ص452.

بشأن معاهدة الحماية مع سلطان البيضاء الذي رفض التوجه بنفسه إلى عدن لإبرامها، وجرت محاولة لإقناع ابن عمه علي بن أحمد الرصاصي، الحاكم الفعلي للسلطنة ببنود الاتفاقية، وفي يوليو 1905 وافقت حكومة الهند على بنودها، ولكن تم تأجيلها مرة أخرى بسبب استمرار رفض سلطان البيضاء القدوم إلى عدن، أو حتى إلى شقرة، ورغم ذلك استمرت المفاوضات معه في سنة 1906بشأن عقد المعاهدة[1]، وبحسب الحاكم البريطاني لعدن هنكنبوثام فقد كان الخلاف مع سلطان البيضاء على مبلغ الراتب الشهري[2]. أما فيما يتعلق بسلطنة العواذل المجاورة للبيضاء، فقد أعرب سلطانها قاسم بن أحمد في 29 يناير 1907، عن رغبته في الدخول في معاهدة مع الحكومة البريطانية، وهو من الزعماء الذين تربطهم بالمقيم البريطاني في عدن علاقة جيده، وقاوم محاولة عمه بالضغط عليه ليضع نفسه تحت الحماية العثمانية. وكان المقيم «الجنرال السير ج. أ. بيل» قد اقترح اتفاق رسمي مع زعماء البيضاء والعواذل، وحدد فيه مبالغ مرتباتهم الشهرية، غير أن حكومة بومباي أوقفته، بحجة أنها لا تود في ذلك الوقت الذي يجري فيه التفاهم على قضايا الحدود أن تدخل بخلاف مع العثمانيين الذين ربما يدَّعون أن البيضاء وتوابعها تتبع إدارتهم في رداع[3].

وبعد ذلك اتخذت حكومة الهند وجهة نظر مختلفة، ففي 7 أغسطس 1911، دعم هنري ماك ماهون، وزير الخارجية في حكومة الهند، اقتراح الجنرال «بيل»، وبناءً على ذلك، تلقى ماك ماهون ردًا من مكتب الهند يفيد بأن «هيرتزل Hirtzel» سيكون جاهزًا للنظر في أي إيفاد رسمي. ووفقًا لذلك، أحالت حكومة الهند في 20 يونيو 1912، اقتراحًا إلى مكتب الهند لإبرام معاهدات الحماية مع البيضاء والعواذل. وفي 2 أغسطس، وافق مكتب الهند على المقترح. وفي سبتمبر 1914 تم إبرام معاهدة

(1) A. R. Yaccob: Op. cit, p. 135.

(2) السير توم هيكنبوثام: عدن، ترجمة: منال حلبوب، (د.ن)، (د.ت)، ص74.

(3) Yaccob: Op. cit, p. 136.

مع السلطان العوذلي[1]، لكن المعاهدة المقترحة مع سلطان البيضاء تم تأجيلها مرة أخرى بسبب موقف السلطان، ثم أتت تطورات الحرب العالمية الأولى وما بعدها لتفرض وضعًا سياسيًّا جديدًا في البيضاء.

توقيع معاهدة ترسيم الحدود:

بعد أن أنجزت لجان المفوضين أعمالها، وأعدَّت مقترح المعاهدة والبرتوكولات المرفقة لها في 1905، لم يصادق عليها السلطان عبد الحميد، بسبب عدم الرضا العثماني على الحدود باتجاه الصحراء، ولذلك لم تستعجل السلطنة العثمانية التوقيع عليها، وظلت عدة سنوات تراهن على الوقت في إمكانية إعادة النظر في تلك الحدود، وفي الجهة الأخرى فقد كان البريطانيون غير مهتمين كثيرًا بموضوع الوقت، فبعد أن حسموا نقاط الخلاف، وحددوا خط الحدود الفاصل بين نفوذ الجانبين، لم يكونوا على عجلة من أمر توقيع المعاهدة، وتصرفوا معها على أنها أصبحت أمرًا واقعًا لا يمكن تعديله.

وأسهم وصول حكومة الأحرار في لندن في سنة 1906م - التي كانت دوافعها التوسعية أقل من حكومة المحافظين - في حالة من الهدوء في العلاقة العثمانية البريطانية[2]، فقد عملت على تقليل التدخل البريطاني في شؤون المحميات، واعترضت على مشروع السكة الحديدية إلى الضالع، الذي اقترح من قِبَل الإدارة البريطانية في عدن، وكذلك على بقاء أية قوات بريطانية هناك، وأوكلت للمقيم في عدن الفصل في أية مشاكل على الحدود، والإبلاغ عن التي يصعب حلها، ولم تظهر مشاكل كبيرة على الحدود غير التدخل العثماني الذي ظل يشكوا منه المقيم في شؤون نعوة والربعتين وبعض أطراف الحواشب[3].

(1) Yaccob: Op. cit, 137-138.

(2) عزيز خودا بيردييف، السياسة البريطانية وتقسيم اليمن، ص36.

(3) A. R. Yaccob: Op. cit, p.140.

وفي الجانب الآخر فقد تضاعفت مشاكل الحكم العثماني الداخلية في أكثر من مكان، ومنها اليمن التي قاد فيها الإمام يحيىٰ انتفاضة كبيرة وطويلة، ولذلك فقد ظل تفاوض الباب العالي مع الحكومة البريطانية من موقف ضعف متزايد، فقد قُدِّر عدد قتلىٰ القوات العثمانية في اليمن بـ10,000 سنويًا، وإنفاق عسكري قدره 500,000 جنيه إسترليني سنويًا، خلال الثورة الزيدية التي بدأت من عام 1902، وشجعت تلك الثورة الاضطرابات والسخط في جميع المناطق[1]. ومثلت الحاجة إلىٰ إرسال تعزيزات مستمرة من تركيا إلىٰ اليمن في ظل المشاكل التي كانت تعانيها السلطنة؛ معضلة كبيرة، وبشكل عام فقد كانت العمليات العسكرية في اليمن لا تحظىٰ بشعبية في تركيا، ولذلك كان لابد للباب العالي من إيجاد حلول للمشاكل التي كان يواجها الحكم العثماني في اليمن، فعقد معاهدة صلح مع الإمام يحيىٰ عرفت بصلح «دَعَّان» في 1911م ومنحه بموجبها حكمًا ذاتيًا علىٰ المناطق الزيدية.

وكذلك تعدل موقفه من اتفاقية الحدود بين السلطنة وبريطانيا في اليمن، وتم التوقيع عليها في 9 مارس 1914، فوقعها من الجانب البريطاني السير إدوارد جراي Edward Grey وزير الدولة للشؤون الخارجية، ومن الجانب العثماني «إبراهيم حقي باشا Ibrahim Hakki» كبير الوزراء السابق، واشتملت الاتفاقية علىٰ أربع مواد وعلىٰ عدد من البرتوكولات التي أنجزها المتفاوضون خلال عملية الترسيم بين الأعوام 1902-1905[2].

ولم تمض إلا مدة قصيرة علىٰ توقيع الاتفاقية إلا واندلعت الحرب العالمية الأولىٰ في 1914 التي وقفت فيها السلطنة العثمانية مع طرف، وبريطانيا مع الطرف الآخر،

(1) R.W. Canning Large: Op. Cit, 9. 120.

(2) Convention between the United Kingdom and Turkey respecting the Persian Gulf and Adjacent Territories, (With Maps), Signed at London, July 29 1913', British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/R/15/1/741.

ودارت بين الطرفين مواجهات عسكرية في اليمن منذ نوفمبر 1915، فاجتاحت القوات العثمانية حدود الضالع والحواشب مرة أخرىٰ حتىٰ وصلت لحج والشيخ عثمان التي تمكنت القوات البريطانية من طردها منها، وظلت في لحج إلىٰ أن انتهت الحرب التي هزمت فيها السلطنة، فانسحبت قواتها من المحميات ومن اليمن كله، وحلت محلها في شمال اليمن سلطة الإمام يحيىٰ التي دخلت هي الأخرىٰ في خلاف حدودي جديد مع المناطق التابعة للحماية البريطانية في الجنوب، وهذا موضوع آخر خارج عن موضوعنا.

خاتمة:

مثَّل موقع اليمن المشرف علىٰ المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الذي تمر فيه طريق الملاحة الدولية بين الشرق والغرب؛ أهمية إستراتيجية بالغة، وأثار منذ فجر التاريخ أطماع العديد من الدول التي حاولت أن تتحكم في ذلك الطريق، وأتت السيطرة البريطانية علىٰ مدينة عدن في يناير 1839 في إطار التسابق المحموم الذي شهده القرن التاسع عشر الميلادي بين الدول الاستعمارية للسيطرة علىٰ طريق الملاحة الدولية، وكما لحظنا فقد ضاعف افتتاح قناة السويس في 1869، من أهمية السواحل اليمنية في طريق الملاحة الدولية، ومثلت السيطرة العثمانية علىٰ مناطق شمال اليمن الداخلية في 1872، وكذلك التغلغل البريطاني في مناطق الجنوب الداخلية في إطار تلك الأهمية وذلك الصراع الدولي، وكما لحظنا فقد دخل الطرفان في نزاع عسكري ودبلوماسي علىٰ مناطق النفوذ في اليمن، وحاولت السلطنة العثمانية التي سبق لها أن سيطرت قبل عدة قرون علىٰ اليمن أن تتمسك بذلك الحق التاريخي، كما حاولت بكل السبل الدفع بزعماء المناطق والقبائل الداخلية للانخراط تحت نفوذها مستغلة في ذلك رابطة الدين، غير أن طبيعة الحكم العثماني القائم علىٰ الجبايات، وعلىٰ

الاحتلال المباشر للأرض، لم يشجع القبائل والسلطنات الكثيرة في الجنوب، التي كانت شديدة التمسك باستقلالها، على الانحياز إلى الجانب العثماني، وفضلت الكثير منها الارتباط بالبريطانيين الذين كانوا يدفعون مرتبات منتظمة للقبائل المتحالفة معهم، دون أن يتدخلوا في ذلك الوقت في شؤونها الداخلية.

*

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

الملاحق

وثيقة اتفاقية الحدود

ANGLO - TURKISH CONVENTION RESPECTING THE BOUNDARIES OF ADEN AND OF OTTOMAN TERRITORY IN SOUTHERN ARABIA.

Signed at London, March 9, 1914.

[*Ratifications exchanged at London, June* 3, 1914.]

Sa Majesté le Roi du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande et des Territoires Britanniques au delà des Mers, Empereur des Indes, d'une part; et

Sa Majesté l'Empereur des Ottomans, d'autre part;

Désireux tous deux de compléter et de ratifier les protocoles signés (Annexe (A)) par les Commissaires ottoman et britannique en 1903, 1904 et 1905 pour indiquer la ligne de démarcation de la frontière arrêtée par eux pour séparer le vilayet du Yémen du territoire des neuf cantons d'Aden telle qu'elle est indiquée en bleu sur les quatre cartes annexées (Annexe (B));

Ont nommé pour leurs Plénipotentiaires, savoir:

Sa Majesté le Roi du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande et les Territoires Britanniques au delà des Mers, Empereur des Indes: Le Très Honorable Sir Edward Grey, Baronnet du Royaume-Uni, Chevalier du Très Noble Ordre de la Jarretière, Membre du Parlement, Principal Secrétaire d'État de Sa Majesté pour les Affaires Étrangères;

Sa Majesté l'Empereur des Ottomans: Son Altesse Ibrahim Hakki Pacha, ancien Grand Vézir, décoré des Grands Cor-

(Translation.)

His Majesty the King of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and of the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India, on the one part; and

His Imperial Majesty the Sultan of Turkey, on the other part;

Being both desirous to complete and to ratify the protocols (Annex (A)) signed by the Ottoman and British Commissioners in 1903, 1904, and 1905 to show the line of demarcation of the boundary determined by them to separate the Yemen vilayet from the territory of the nine cantons of Aden, as marked in blue on the four maps annexed hereto (Annex (B));

Have named as their Plenipotentiaries, that is to say:

His Majesty the King of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and of the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India: The Right Honourable Sir Edward Grey, Baronet of the United Kingdom, Knight of the Most Noble Order of the Garter, Member of Parliament, His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs;

His Imperial Majesty the Sultan of Turkey: His Highness Ibrahim Hakki Pasha, late Grand Vizier, Grand Cordon of the

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

dons des Ordres Impériaux de l'Osmanié et du Medjidié en brillants ;

Lesquels, s'étant communiqué leurs pleins pouvoirs, trouvés en bonne et due forme, sont convenus de ce qui suit :

ARTICLE 1er.

Les Hautes Parties contractantes confirment et ratifient les protocoles signés par les Commissaires ottoman et britannique en 1903, 1904 et 1905, dont le texte se touve à l'Annexe (A) de la présente Convention.

ARTICLE 2.

Pour confirmer l'engagement pris à l'alinéa 1er du protocole en date du 20 avril, 1905, Sa Majesté l'Empereur des Ottomans déclare qu'il n'aliénera pas de quelque manière que ce soit le territoire, d'une étendue d'environ 550 milles anglais carrés, contigu à la ligne Djébel Nouman–Husn Mourad et situé dans les limites de l'ancien canton des Soubéha. Ledit territoire est indiqué en jaune sur la carte qui forme l'Annexe (C) de la présente Convention.

ARTICLE 3.

Le point No. 1 du Ouadi Bana indiqué sur la première des cartes annexées (Annexe (B)) à la présente Convention, étant le dernier point du côté de l'est délimité sur les lieux, il est convenu entre les Hautes Parties contractantes et arrêté, conformément audit protocole, et sous réserve des conditions et

Imperial Orders of the Osmanieh and the Medjidieh in brilliants ;

Who, having communicated to each other their respective full powers, found in good and due form, have agreed upon the following :—

ARTICLE 1.

The High Contracting Parties confirm and ratify the protocols signed by the Ottoman and British Commissioners in 1903, 1904, and 1905, the text of which forms Annex (A) to this Convention.

ARTICLE 2.

In order to confirm the undertaking given in paragraph 1 of the protocol of the 20th April, 1905, His Imperial Majesty the Sultan of Turkey declares that he will not alienate in any manner whatsoever the territory, of an extent of about 550 English square miles, adjoining the Jebel Numan–Husn Murad line and lying within the limits of the old Subaihi canton. The said territory is marked in yellow on the map which forms Annex (C) to this Convention.

ARTICLE 3.

Point No. 1 of the Wadi Bana, marked on the first of the maps annexed (Annex (B)) to this Convention, being the last point on the eastern side delimited on the spot, it is agreed by the High Contracting Parties and determined, in accordance with the said protocol and subject to the conditions and

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

spécifications y contenues, que la frontière des territoires ottomans suivra une ligne droite qui ira du Lekemet-ul-Choub vers le nord-ouest au désert de Ruba-al-Khali avec une inclinaison de 45°. Cette ligne rejoindra dans le Ruba-al-Khali, sur le parallèle 20°, la ligne droite et directe vers le sud qui part d'un point sur la rive méridionale du golfe d'Oudjeïr et qui sépare le territoire ottoman du sandjak de Nedjd du territoire d'El Katr, en conformité de l'article 11 de la Convention anglo-ottomane du 29 juillet, 1913, relatif au Golfe Persique et aux territoires environnants.

La première des deux lignes est indiquée en violet et la seconde en bleu sur la carte spéciale ci-jointe (Annexe (C)).

ARTICLE 4.

La présente Convention sera ratifiée et les instruments de ratification en seront échangés à Londres aussitôt que faire se pourra, et au plus tard dans un délai de trois mois.

En foi de quoi les Plénipotentiaires respectifs ont signé la présente Convention et y ont apposé leurs cachets.

Fait à Londres, en double original, le 9 mars, 1914.

(L.S.) E. GREY.
(L.S.) I. HAKKY.

specifications therein contained, that the boundary of Ottoman territory shall follow a direct line which shall pass from Lakmat-ash-Sh'ub north-eastwards to the desert of Ruba'-al-Khaila at an angle of 45°. This line shall join in the Ruba'-al-Khaila, upon parallel 20°, the straight and direct line southwards which leaves the Gulf of Ojeir at a point on the south coast, and which separates the Ottoman territory of the Nejd sanjak from the territory of El Katr, in accordance with article 11 of the Anglo-Ottoman Convention of the 29th July, 1913, relative to the Persian Gulf and the surrounding territories.

The first of the two lines is marked in violet and the second in blue on the special map annexed hereto (Annex (C)).

ARTICLE 4.

This Convention shall be ratified and the instruments of ratification shall be exchanged in London as soon as possible, and at the latest within three months.

In witness whereof the respective Plenipotentiaries have signed this Convention and have affixed thereto their seals.

Done at London, in duplicate, the 9th March, 1914.

(L.S.) E. GREY.
(L.S.) I. HAKKI.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

خريطة الحدود المرفقة بالاتفاقية

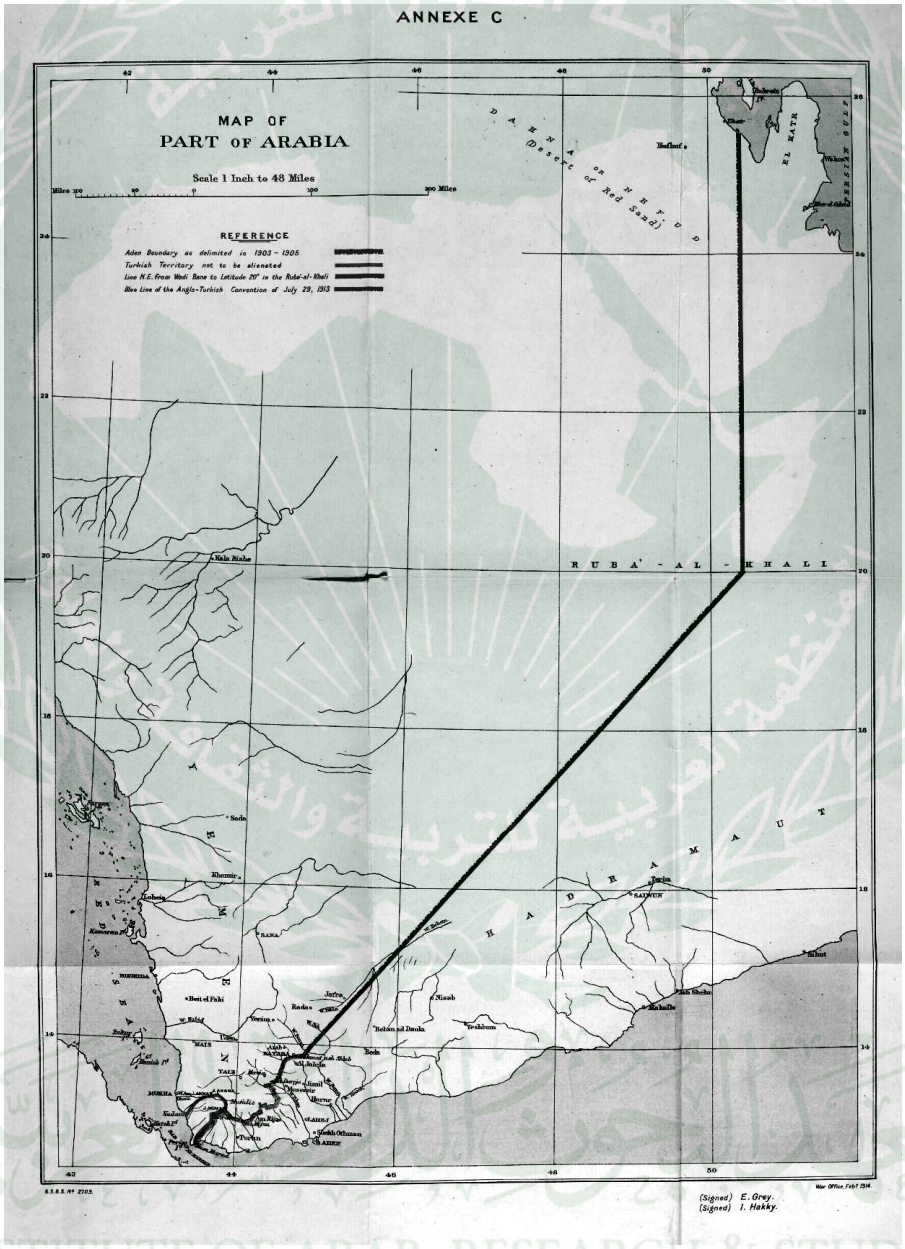

❋

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

المصادر والمراجع

أولًا- العربية:

- أحمد فضل بن علي محسن العبدلي، هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، دار العودة، الطبعة الثانية، بيروت، 1980.
- جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، دار الفكر، الطبعة الثالثة، (د.ت)، الطبعة الأولى، القاهرة، 1969.
- جه. دبليو. ميروثر، سيرة القبائل العربية حول عدن، بومباي، 1909، (مطبوع بالإستنسل).
- سي. يو. ايتشيسن، مجموعة المعاهدات والالتزامات المتعلقة بالهند والبلاد المجاورة (جنوب اليمن)، ترجمة: أحمد زين وسعيد عبد الخير النوبان، دار الهمداني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عدن، 1984.
- السير توم هيكنبوثام، عدن، ترجمة: منال حلبوب، (د.ن)، (د.ت).
- عزيز خودا بيرديف، الاستعمار البريطاني وتقسيم اليمن، دار التقدم، موسكو، 1990.
- فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر (1839-1967)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976.
- ـــــــــــــ، الحكم العثماني في اليمن (1872-1918)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986.
- مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، (مطبوع بالاستانسل)، مكتبة مركز الظفاري، جامعة عدن، (د.ن)، (د.ت).
- محمود علي محسن السالمي، اتحاد الجنوب العربي: خلفية وأبعاد محاولة توحيد المحميات البريطانية في جنوب اليمن وأسباب فشلها، دار الوفاق، الطبعة الأولى، عدن، 2010.

ثانيًا- الأجنبية:

(أ) الوثائق:

- Aden delimitation: the history of the question and the present situation as regards the territories of the Amir of Dthali [and replies to Sir W Lee-Warner's questions]. Brig-Gen P J Maitland, 28-29 Jul 1902, British Library: India Office Records and Private Papers, Archive reference, IOR/L/PS/18/B137.
- Convention between the United Kingdom and Turkey respecting the Persian Gulf and Adjacent Territories, (With Maps), Signed at London, July 29 1913', British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/R/15/1/741.

- Memorandum respecting the Aden Frontier Delimitation' [175r] (7/22), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/18/B156.
- Monograph on the Aden Hinterland as touching the States of Dthala, Yafa', Alawi, etc., by Major H F Jacob, late Political Agent, Dthala.' [15v] (35/48), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/20/283.
- Note by Sir William Lee-Warner on the Aden Demarcation', British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/18/B136.
- R.A Wauhope: The Boundary of the Aden Protectorate.
- Records of Yemen: Editors: Doreen and Leila Ingrams, Volume, 4.
- South Arabia, Anglo-Turkish Boundary: Sheet No. 1' [46r] (1/2), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/10/67, f 46.
- South Arabia, Anglo-Turkish Boundary: Sheet No. 2' [45r] (1/2), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/10/67, f 45.

(ب) الكتب والدراسات:

- Donald Foster: Lands Cape with Arabs, Travels in Aden and South Arabia, Clifton Books, First Published, London, 1960.
- J.W.Merewether: The Arab Tribes In The Vicinity of Aden, Bombay, 1909 .
- R. W. Canning Large: Ph.D. thesis The Extension of British Influence in and around the Gulf of Aden, 1865-1905, University of London, June l974 .
- R. Yaccob: Ph.D. thesis "Anglo-Ottoman rivalries in Southwest Arabia prior to and during the first world war: 1906-1919", University of London, 1995.
- R.J. Gavin: Aden under British rule, 1939 -1967, London, 1975.
- R.W.C. Large; Ph.D. thesis "The Extension of British Influence In and around the Gulf of Aden 186S-190S", University of London, 1974.
- Sir Pernard Reilly: Aden and the Yemen, Colonial office, London, 1960.
- Sir. T. Hickinbotham: Aden, London, 1958.

● ○ ●

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية